اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

النشـــرة الإقتصـــادية الدوريـــة
لاتحاد المصارف العربية

ادارة البحـــوث والدراســـات

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

50 عاماً
2024 - 1974

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

تحديـــات الأمـــن الغذائـــي فـــي المنطقـــة العربيـــة

يوليو/تموز 2024

1. مقدمة

يُعد الأمن الغذائي جانباً أساسياً لرفاهية الإنسان والاستقرار المجتمعي، ويمثل توافر الطعام المغذي وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه لجميع السكان. وفي المنطقة العربية، وعلى الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة، يظل الأمن الغذائي مصدر قلق مُلحّ، ويتأثر بعوامل مختلفة بما في ذلك تغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والنمو السكاني، والفوارق الاقتصادية. ويمكن تلخيص التحديات الأساسية للأمن الغذائي العربي بالعوامل التالية:

أولاً. تغير المناخ: فالمنطقة العربية معرضة بدرجة كبيرة للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ندرة المياه والتصحر والظواهر الجوية المتطرفة. وتهدد هذه الظواهر الإنتاجية الزراعية، خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. عدم الاستقرار السياسي: تؤدي الصراعات السياسية المستمرة والاضطرابات في العديد من البلدان العربية إلى تعطيل إنتاج الغذاء وشبكات التوزيع والوصول إلى الأسواق. وغالباً ما تشهد مناطق النزاع نزوح السكان، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل طرق التجارة، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بين المجتمعات الضعيفة.

ثالثاً. ندرة المياه: تمثل ندرة المياه تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، وتتفاقم بسبب النمو السكاني، والتوسع الحضري، والممارسات غير الفعالة لإدارة المياه. وتستهلك الزراعة جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة (نحو 85% بحسب بعض التقديرات)، مما يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية بشكل غير مستدام والتنافس بين المستخدمين الزراعيين والصناعيين والمنزليين.

رابعاً. الاعتماد على الواردات الغذائية: تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، وتحديداً الحبوب التي تبلغ نسبة الاعتماد على الواردات منها 65%، مما يجعل تلك الدول عرضة للتقلبات في أسعار الغذاء العالمية، وأسعار صرف العملات، والاضطرابات التجارية. كما يعرّض الاعتماد على الواردات هذه الدول لمخاطر سلسلة التوريد ويحد من قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

خامساً. التفاوتات الاقتصادية: تساهم التفاوتات الاقتصادية داخل البلدان العربية وفيما بينها في زيادة التفاوت في الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، حيث تواجه المجتمعات المهمشة تحديات أكبر في تلبية احتياجاتها الغذائية. إن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل يعيق قدرة الأسر على شراء الأطعمة المغذية والحفاظ على وجبات غذائية كافية.

يعرض هذا التقرير تحديات الأمن الغذائي العربي بشكل عام، وتداعيات التغير المناخي بشكل خاص، مع عرض لعدد من المقترحات التي تساعد في التخفيف من تلك التداعيات.

2. تداعيات التغير المناخي على الأمن الغذائي العالمي

سجلت قاعدة بيانات الأحداث الطارئة (EM-DAT) لعام 2023 ما مجموعه 399 كارثة تتعلق بمخاطر الطبيعة. وقد تسببت الكوارث الطبيعية في وفاة ما يقارب من 86,473 شخص وخسائر اقتصادية تقدر بنحو 203 مليار دولار أمريكي في عام 2023 وحده. كما أثرت على أكثر من 93 مليون شخص حول العالم. و كان زلزال 2023 في تركيا وسوريا أكثر الأحداث كارثية في العام من حيث الوفيات والأضرار الاقتصادية، حيث تم الإبلاغ عن 56,683 حالة وفاة وبلغت الأضرار نحو 43 مليار دولار أمريكي. كما أثّر هذا الزلزال على 18 مليون شخص في كلا البلدين، مما يجعله ثاني أكثر الأحداث تأثيراً من حيث الأفراد المتأثرين. فيما كان الجفاف الإندونيسي في عام 2023 هو الأول، والذي أثّر على 18.8 مليون شخص بين يونيو وسبتمبر 2023.

رسم بياني رقم 1: عدد الكوارث (يمين) ونسب الوفيات (يسار) حسب القارة – 2023

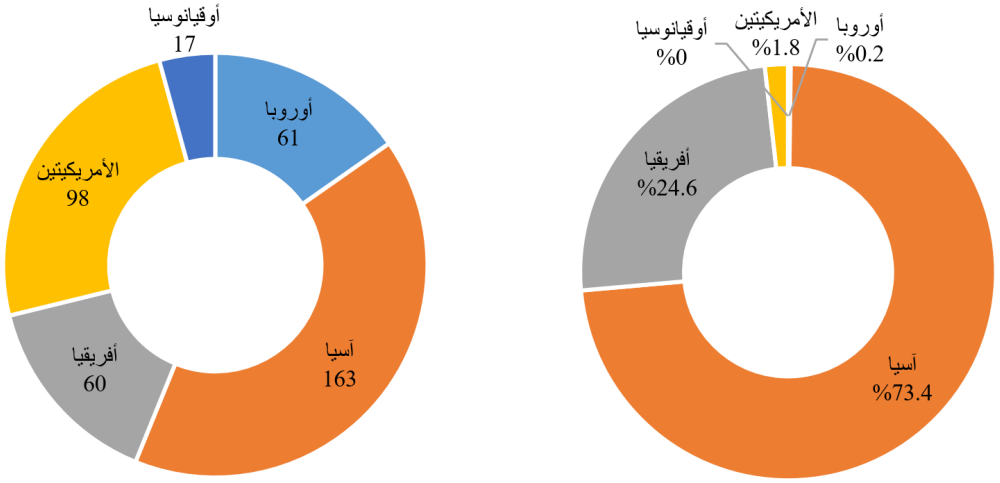

المصدر: اتحاد المصارف العربية – ادارة البحوث، بالاستناد الى قاعدة بيانات الأحداث الطارئة (EM-DAT).

وبحسب منظمة الفاو، فُقد على مدى السنوات الثلاثين الماضية نحو 3.8 تريليون دولار أمريكي من المحاصيل والإنتاج الحيواني نتيجة للكوارث الطبيعية، وهو ما يعادل متوسط خسارة سنوية قدرها 123 مليار دولار أمريكي، أو نسبة 5% من الناتج الإجمالي الزراعي العالمي السنوي. وقد زادت الخسائر على مدى 30 عاماً في جميع مجموعات المنتجات الزراعية الرئيسية، حيث بلغ متوسط الخسائر السنوي 69 مليون طن من الحبوب، و40 مليون طن من الفواكه والخضروات، و16 مليون طن من اللحوم ومنتجات الألبان والبيض، بسبب الأحداث المناخية المتطرفة. وتُظهر البيانات المستمدة من تقييمات احتياجات ما بعد الكوارث أن ما يقرب من 23% من إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث يتكبدها قطاع الزراعة تحديداً. وتكبدت البلدان المنخفضة الدخل أعلى الخسائر بسبب تلك الأحداث المتطرفة، بما يصل إلى 10-15% من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي. وتُعد درجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف من المخاطر الرئيسية التي تسبب خسائر في الزراعة في جميع أنحاء العالم. كما أدت خسائر الإنتاج الزراعي إلى انخفاض كبير في توافر المُغذّيات، حيث قدرت منظمة الفاو فقدان الطاقة الغذائية بنحو 147 سعرة حرارية للشخص الواحد يومياً على المستوى العالمي بين عاميّ 1991 و2021، أي ما يعادل متوسط احتياجات حوالي 400 مليون رجل أو 500 مليون امرأة خلال عام واحد. وبشكل عام، فإن المخاطر التي تؤثر على الزراعة تنتشر في كل مكان وتتزايد بمعدل يفوق الجهود المبذولة للحد منها.

كما يؤدي تغيّر المناخ إلى عوامل أخرى مثل الأوبئة والصراعات والاستخدام غير المستدام للأراضي، الأمر الذي يُفاقم مخاطر الأمن الغذائي، ويخلق شبكة معقدة من التحديات المترابطة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتخاذ تدابير استباقية والاستثمار في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وهنا، تُعد الجهود المبذولة لتعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها أمرا بالغ الأهمية لتحسين فهم ومعالجة المشهد المتطور لمخاطر الكوارث في الزراعة.

وعليه، فإن زيادة المرونة Resilience (أي القدرة على التعامل مع الاضطرابات أو تأثير الأحداث السلبية) وقدرات المجتمع أو النظام الاجتماعي البيئي على التكيف، تتطلب تغييرات كبيرة في الممارسات الحالية وتحسين الوصول إلى الموارد وحشدها. فبحسب منظمة الفاو، فإن تطوير معلومات أفضل عن التأثيرات والمخاطر بشكل متسق ومدمج بشكل مناسب على جميع المستويات سيسمح للمجتمعات الزراعية على المستويين المحلي والوطني بتحديد أفضل الاستراتيجيات الممكنة لتخفيف أو تقليل تأثير الأحداث المستقبلية. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الرامية إلى منع خلق مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة قبل وقوع الكارثة، وبناء القدرات على التكيف أثناء الكارثة، وتطوير تدابير الاستجابة بعد وقوع الكارثة، يجب أن تنتشر على نطاق واسع لتحقيق أهداف خطة عام 2030 للتنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ. كما يتطلب ذلك تحولاً نموذجياً شاملاً للقطاعات في الأنشطة الزراعية والخطط والسياسات والتمويل لزراعة ثقافة الوقاية الاستباقية والحد من المخاطر.

3. تداعيات التغير المناخي على القطاعات المختلفة في المنطقة العربية

يُشكل تغيّر المناخ تحدياً كبيراً أمام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشير البنك الدولي الى أن الطقس المتطرف والكوارث الطبيعية قد أدى إلى نزوح ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تسببت الحروب بنزوحهم خلال عام 2019. وأضاف أن أكثر من 95% من هذه الكوارث الطبيعية كانت نتيجة للمخاطر المرتبطة بالطقس مثل العواصف والفيضانات. فعلى سبيل المثال، تعرضت ليبيا لعاصفة غير مسبوقة، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية والمنازل.

وتواجه المنطقة العربية عواقباً وخيمة ناجمة عن تغير المناخ، أكثر من أجزاء أخرى من العالم. ففي الواقع، ترتفع درجة حرارة المنطقة بمعدل ضعف المتوسط العالمي. وبحلول العام 2050، من المتوقع أن تكون المنطقة العربية أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية، وهو أعلى بكثير من هدف اتفاق باريس للمناخ البالغ 1.5 درجة مئوية. ومع ارتفاع درجات الحرارة، فإن التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة اليوم هي مترابطة، وتشمل في المقام الأول ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والهجرة المناخية.

وأصبحت حالات الجفاف أكثر تواتراً وشدة في الدول العربية، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، بما في ذلك ندرة المياه. وتشير تقديرات البنك الدولي الى أنه بحلول العام 2050، يمكن أن تؤدي ندرة المياه المرتبطة بالمناخ إلى خسائر اقتصادية تعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. علاوة على ذلك، فإن 45% من إجمالي المساحة الزراعية في المنطقة هي معرضة للملوحة ولاستنزاف مغذيات التربة. كما أنه ومن الممكن أن ينخفض توافر المياه والإنتاجية الزراعية بنسبة 30% أخرى بحلول العام 2050. ومن التهديدات البارزة الأخرى الناجمة عن تغير المناخ هي النزوح الناجم عن الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر. وبالنسبة للنقطة الأخيرة تحديداً، نُشير الى أن قرابة 9% من السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية في المنطقة العربية يسكنون على ارتفاعات تساوي خمسة أمتار أو أقل من مستوى سطح البحر.

وتُعد المنطقة العربية أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي في العالم. فمن بين أكثر 17 دولة تعاني من نقص المياه في العالم، هناك 11 دولة عربية. ويؤدي النمو السكاني السريع والتوسع الحضري إلى زيادة الضغط على موارد المياه الطبيعية الشحيحة أصلاً. وفي الواقع، يُعد سكان المنطقة أكبر مستهلكي المياه يومياً للفرد في العالم، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ متوسط استخدام الفرد اليومي من المياه حوالي 560 لتراً. وبالإضافة إلى انخفاض نسبة هطول الأمطار وزيادة تواتر حالات الجفاف، فإن تغير المناخ سيؤثر بشدة على قدرة المنطقة على توفير المياه لسكانها ولصناعاتها. حيث من المتوقع أن تنخفض هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 20 إلى 40% في عالم أكثر حرارة بمقدار درجتين مئويتين.

وهذه القضية مثيرة للقلق بشكل خاص لأن الإنتاج الزراعي في المنطقة يعتمد على الأمطار بنسبة 70%، ويتركز بشكل أساسي في الجزائر والعراق والمغرب والسودان وسوريا وتونس. وتشير التقديرات إلى أن غلّات المحاصيل يمكن أن تنخفض بنسبة تصل إلى 30% في عالم أكثر دفئاً بمقدار درجتين مئويتين، وبنسبة 60% تقريباً في عالم أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية. إن ندرة هطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ بها بسبب تغير المناخ سوف تؤثر بشكل مباشر على قطاع الزراعة في الدول العربية، فضلاً عن المجتمعات الريفية التي ستكون الأكثر تضرراً نتيجة لخسارة المحاصيل والماشية. وكل هذه العوامل ستخلق سلسلة من التحديات التي سيكون لها تأثيرات سلبية طويلة المدى، وتحديداً انعدام الأمن الغذائي.

وتُظهر النماذج المناخية الإقليمية أن هذه التأثيرات سوف تزداد سوءاً، حيث ستكون أقوى التأثيرات محسوسة في أشهر الصيف (يونيو-أغسطس)، والتي من المعروف أنها تُسجل درجات حرارة مرتفعة جداً. وبحلول العام 2050، وحتى لو كان متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية يقتصر على درجتين مئويتين، يقدّر البنك الدولي أن تشهد المنطقة زيادة في متوسط درجات الحرارة في الصيف بنحو 4 درجات مئوية - أي ضعف المتوسط العالمي.

وعلى غرار تأثيرات ندرة المياه، يمكن أن تشجع موجات الحرارة التحضّر السريع من خلال تعطيل الأنماط البيئية التي تعتمد عليها الصناعات الزراعية، مما يدفع المجتمعات الريفية إلى الانتقال إلى المدن الصناعية بحثاً عن العمل. وسوف يؤدي التركيز المفرط للسكان في المناطق الحضرية إلى تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري التي يسببها الإنسان، مما يخلق تأثيراً دورياً يزيد من شدة موجات الحر بمرور الوقت. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بالفعل في الدول العربية المُطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تضاعف عدد السكان أربع مرات بين عامي 1960 و2015، وارتفعت درجة التحضر من 35% إلى 64%. وقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً تقلبات مناخية كبيرة خلال العقود الأخيرة وتأثرت على وجه الخصوص بموجات حرّ شديدة وحالات الجفاف. وسوف يؤدي ارتفاع درجات الحرارة في الصيف في السنوات المقبلة إلى زيادة تواتر وشدة مثل هذه الأحداث المتطرفة، مما يسبب ضغوطًا بيئية واجتماعية واقتصادية إضافية. مع الاشارة الى أنه بالنسبة للمنطقة العربية ككل، فقد انخفضت نسبة سكان المناطق الريفية من 69% عام 1960 الى 40% عام 2023.

رسم بياني 2: سكان الريف كنسبة من مجموع السكان (%)

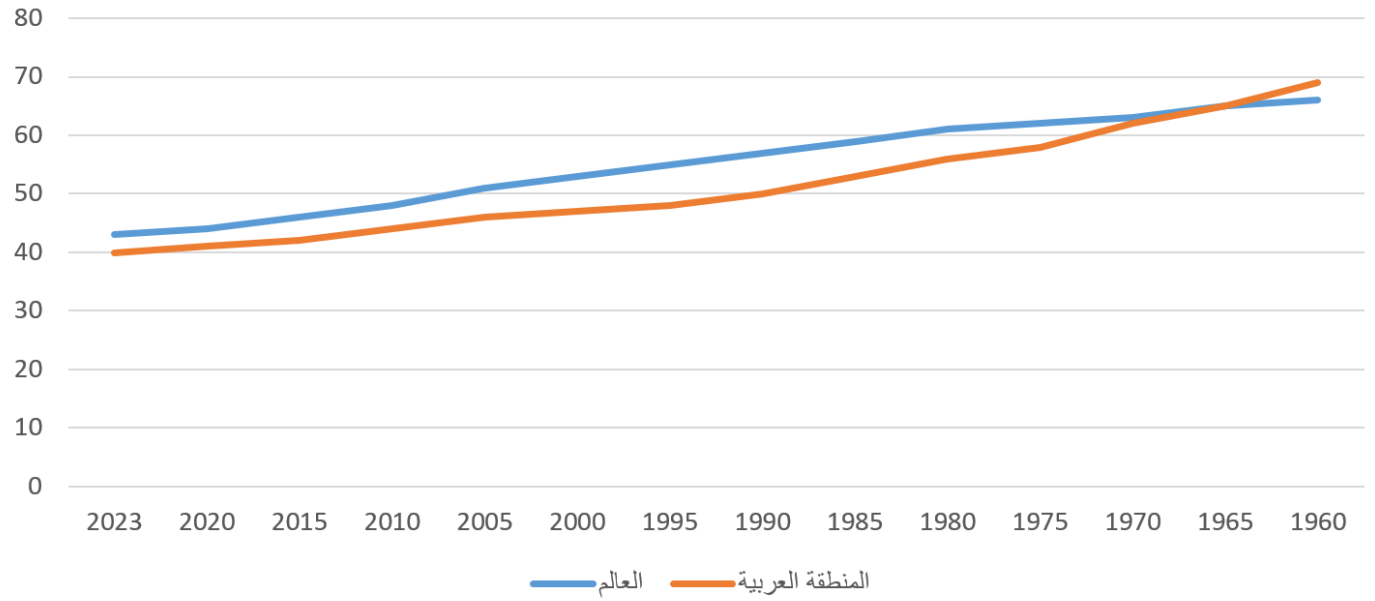

المصدر: اتحاد المصارف العربية – ادارة البحوث، بالاستناد الى بيانات البنك الدولي.

رسم بياني 3: العاملين في قطاع الزراعة كنسبة من مجمل اليد العاملة (%)

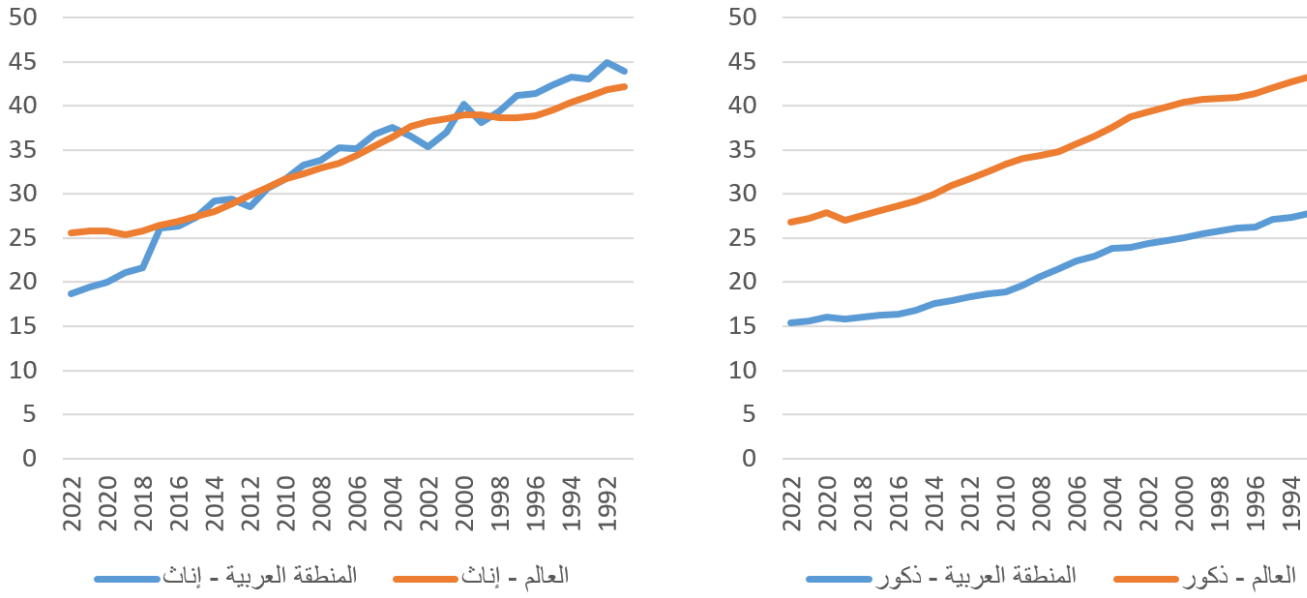

المصدر: اتحاد المصارف العربية – ادارة البحوث، بالاستناد الى بيانات البنك الدولي.

ويوجد تهديد بيئي آخر يمكن أن يتفاقم بسبب ارتفاع درجات الحرارة وهو ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي له آثار خطيرة على المدن الساحلية والزراعة والقطاعات الأخرى التي تعتمد على الجغرافيا مثل قطاع السياحة. فعلى سبيل المثال، في حال زادت حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية، ستشهد مدن مثل تونس وطنجة ومسقط ارتفاعاً في مستوى سطح البحر يتراوح بين 0.2 متر و 0.5 متر بحلول نهاية القرن. وفي حالة ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 4 درجات مئوية في المستقبل، من المتوقع أن يصل مستوى سطح البحر في المدن المذكورة إلى حوالي متر واحد. إن ارتفاع مستوى سطح البحر، مترافقاً مع العواصف والأمطار غير المنتظمة، سيجعل الفيضانات أكثر احتمالاً، ما سوف يُعرّض أكثر من 100 مليون شخص للخطر في المدن الساحلية العربية بحلول عام 2030، ويسبب أضراراً للبنية التحتية الساحلية بمليارات الدولارات.

أخيراً، سوف يكون لهذه التهديدات البيئية آثاراً اجتماعية خطيرة، إذ من المحتمل جداً أن يؤدي تأثير تغير المناخ على ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر إلى دفع الناس في المنطقة العربية إلى الخروج من مجتمعاتهم بحثاً عن ظروف أكثر ملاءمة للعيش. وبالتالي، فإن هجرة جماعية بسبب المناخ ستشكل ضغطاً على الدول في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك موارد الغذاء والمياه. في الواقع، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه بحلول العام 2050، سيكون هناك أكثر من 200 مليون مهاجر بسبب المناخ على مستوى العالم. كما من المتوقع أن يصبح 6% من إجمالي سكان شمال أفريقيا مهاجرين بسبب المناخ، وهو ما يعادل نحو 13 مليون انسان.

ولتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، قام بعض بلدان المنطقة بالفعل بمراجعة مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس لتكون أكثر طموحاً، مع الالتزام بزيادة الاستثمارات في العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ومع تزايد تهديد تغير المناخ في المنطقة العربية، بدأ العديد من البلدان العربية بإتخاذ مبادرات لتشجيع الناس على المشاركة في العمل المناخي. إن التصدي لتغير المناخ يتطلب بذل جهوداً جماعية ومتضافرة من جميع قطاعات المجتمع، حيث من الأهمية بمكان أن يلعب الجميع دوراً نشطاً في العمل المناخي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف 13. ويُركز الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة على العمل المناخي، بهدف تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان ودمج العمل بشأن تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

4. الأمن الغذائي العربي في ظل التغير المناخي

يفرض تغيّر المناخ تحديات كبيرة على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولكن تأثيره واضح بشكل خاص في المنطقة العربية، حيث تتفاقم نقاط الضعف بسبب ندرة المياه والتصحر والعوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى. ويمكن تلخيص التأثيرات الأساسية للتغير المناخي على الأمن الغذائي العربي بما يلي:

أولاً. ندرة المياه والجفاف: تتميز المنطقة العربية بمناخات قاحلة وشبه قاحلة، مما يجعلها معرضة بشدة لندرة المياه والجفاف الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ. يؤدي انخفاض هطول الأمطار، وزيادة معدلات التبخر، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة إلى تقليل توافر المياه لأغراض الري، مما يؤثر سلباً على غلّات المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. تراجع الإنتاجية الزراعية: يؤثر ارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب ندرة المياه، سلباً على الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض القدرة الاستيعابية للماشية. كما يؤدي الإجهاد الحراري والآفات والأمراض إلى إضعاف صحة المحاصيل والمساهمة في خسائر الغلة، لا سيما في المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير والتمور.

ثالثاً. التصحر وتدهور الأراضي: يؤدي تغير المناخ إلى تسريع وتيرة التصحر وتدهور الأراضي في المنطقة العربية، مما يقلل من إنتاجية الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تفاقم تآكل التربة والتملّح وزحف الصحراء. فالتربة المتدهورة أقل قدرة على الصمود في وجه الظواهر الجوية المتطرفة وأقل قدرة على دعم الغطاء النباتي، مما يشكل تهديدا لإنتاج الغذاء.

رابعاً. التأثير على سلاسل الإمدادات الغذائية: يؤدي انقطاع سلاسل الإمدادات الغذائية بسبب الأحداث المناخية القاسية، مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال إعاقة الإنتاج الزراعي والنقل والتوزيع. وتواجه المجتمعات الضعيفة، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية النائية ومناطق النزاع، صعوبات في الوصول إلى أسواق المواد الغذائية والمدخلات الأساسية.

خامساً. الآثار الاجتماعية والاقتصادية: تؤدي الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي إلى تفاقم الفقر، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وتقويض سبل العيش في المنطقة العربية. وتتأثر المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة في معيشتها ودخلها بشكل غير متناسب، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح.

تقف المنطقة العربية عند منعطف حَرِج في ما خصّ الأمن الغذائي. فقد ضربت المنطقة عدة صدمات في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها جائحة كوفيد19- والحرب الروسية-الأوكرانية. علاوة على ذلك، أدت الظواهر الجوية المتطرفة وحالات الجفاف إلى انخفاض المحاصيل في العديد من البلدان المنتجة للقمح في المنطقة. ونتيجة لكل ذلك، تشير تقديرات منظمة الفاو إلى أن حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية قد زاد من 20 مليار في بداية عقد الـ 2000 الى 75 مليار دولار عام 2023.

وبحسب Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition الصادر عن الأمم المتحدة عام 2023، وصل الجوع في البلدان العربية عام 2022 إلى أعلى مستوياته منذ عام 2000، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية قرابة 60 مليون شخص في عام 2022، أي أعلى بنسبة 75.9% عما كان عليه في عام 2000. ويمثل هذا الرقم نسبة 12.9% من السكان، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.2%. وقد أثر انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد على نحو 170 مليون شخص، أي نسبة 36.6% من السكان. كما يعاني 61 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبحسب التقرير، تُعدّ الصراعات وتغير المناخ والتباطؤ الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم المساواة في الدخل والفقر إلى تضخيم التأثير السلبي لتلك العوامل. ويوجد أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان العربية في البلدان التي تشهد صراعات، كما يعيش ما يقرب من نصف الذين يعانون من الجوع في البلدان الأقل نمواً.

وقد وصلت أسعار السلع الأساسية الدولية إلى مستوى قياسي في مارس 2022 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد19- والحرب الروسية-الأوكرانية. وتعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة، حيث يعتمد العديد من الدول العربية على المواد الغذائية المستوردة من منطقة البحر الأسود تحديداً. وبالإضافة إلى ذلك، أدت حالات الجفاف في المنطقة إلى انخفاض غلّات العديد من البلدان، مما أدى إلى زيادة متطلبات الاستيراد في المنطقة. وتضع محدودية الأراضي والمياه والنمو السكاني السريع عبئاً إضافياً على النظم الزراعية الغذائية الإقليمية. وقد جعلت هذه التحديات المنطقة معرضة بشدة لتقلبات أسواق السلع الأساسية الدولية، بما في ذلك صدمات جانب العرض والأسعار. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية إلى زيادة فواتير الواردات الغذائية، والضغط على أسعار صرف العملات الأجنبية، وتسبب في ارتفاع معدلات تضخم المواد الغذائية المحلية، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وإلى أزمة تكلفة المعيشة، لا سيما بالنسبة للسكان الأكثر ضعفاً لأنهم ينفقون جزءاً أكبر من دخلهم على الطعام.

رسم بياني 3: مؤشر أسعار السلع الغذائية ومؤشر أسعارالحبوب عالمياً (سنة الأساس 2016 = 100 نقطة)

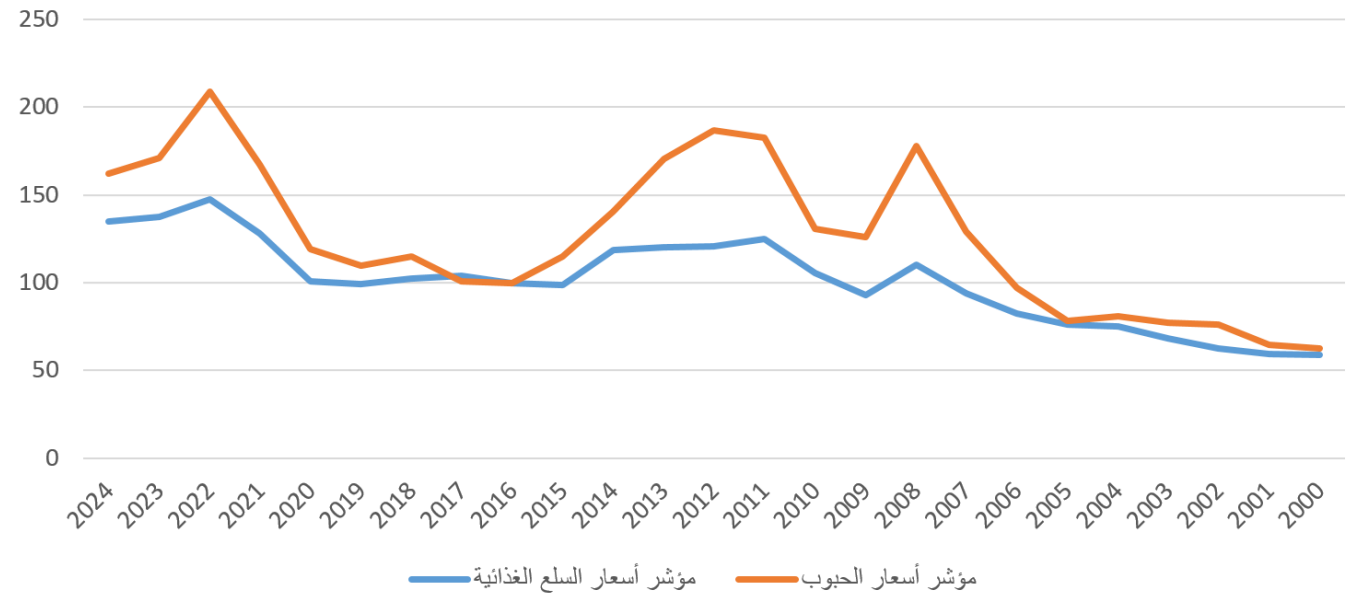

المصدر: صندوق النقد الدولي. ملاحظات: يشمل مؤشر أسعار السلع الغذائية مؤشرات أسعار الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والمأكولات البحرية والسكر والموز والبرتقال. يشمل مؤشر أسعار الحبوب مؤشرات أسعار القمح والذرة والأرز والشعير.

إن تضخم أسعار المواد الغذائية لا يهدد الأمن الغذائي فحسب، بل يهدد أيضاً التغذية الجيدة والصحة. فمنذ عام 2017، ارتفعت تكلفة النظام الغذائي الصحي في الدول العربية سنوياً. كما أن لتضخم أسعار المواد الغذائية آثار طويلة الأمد على النتائج التغذوية والصحية، وخاصة بالنسبة للأطفال، على سبيل المثال، من خلال زيادة خطر التقزم.

5. مؤشرات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتحديات توفر الغذاء

أظهرت أحدث بيانات "مؤشر الأمن الغذائي العالمي" الصادر عن الإيكونوميست لعام 2022، أن الإمارات قد احتلت المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 23 عالمياً على مؤشر الأمن الغذائي، بقيمة مؤشر بلغت 75.2 نقطة. وتلتها قطر مسجلة 72.4 نقطة وحلّت في المرتبة 30 عالمياً، فسلطنة عُمان بـ 71.2 نقطة وفي المرتبة 35 عالمياً، فالبحرين بـ 70.3 نقطة وفي المرتبة 38 عالمياً، فالسعودية بـ 69.9 نقطة وفي المرتبة 41 عالمياً. في مقابل ذلك، احتل السودان واليمن وسوريا المراتب الأخيرة عربياً وعالمياً حيث صنفت كدول "منعدمة الأمن الغذائي"، وذلك بسبب ضعف مستويات الامن الغذائي لديها في ظل الازمات والحروب الجارية فيها، والتي تفاقمت مع اندلاع الأزمة الأوكرانية-الروسية. كما سجلت بعض الدول العربية درجات منخفضة في مؤشر الامن الغذائي كالجزائر ومصر. وبالاجمال، تعاني المنطقة العربية من ضعف في الامن الغذائي سواء بسبب عدم إمكانية التوسع في الإنتاج الزراعي فيها او بسبب ضعف القدرة على تحمل تكاليف الغذاء.

جدول رقم 1: ترتيب الدول العربية بناءً على درجات الأمن الغذائي – 2022

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	البلد	المجموع العام (المؤشر)	مؤشر القدرة على تحمل التكاليف	مؤشر توافر الغذاء	مؤشر جودة وسلامة الغذاء	مؤشر الموارد الطبيعية والمرونة
1	23	الإمارات	75.2	86.7	73.8	81.3	55.2
2	30	قطر	72.4	88.6	72.9	71.7	51.0
3	35	سلطنة عُمان	71.2	88.6	64.3	73.2	53.6
4	38	البحرين	70.3	91.3	60.1	76.3	47.3
5	41	السعودية	69.9	83.2	67.2	71.6	53.7
6	47	الأردن	66.2	85.3	59.8	55.4	58.9
7	50	الكويت	65.2	80.0	62.9	67.8	45.5
8	57	المغرب	63.0	74.6	42.9	73.1	60.0
9	62	تونس	60.3	74.5	54.1	58.8	49.7
10	68	الجزائر	58.9	66.8	57.3	54.7	54.2
11	77	مصر	56.0	65.2	54.2	45.9	55.8
12	105	السودان	42.8	35.2	48.2	53.9	35.7
13	111	اليمن	40.1	46.4	26.9	48.7	37.8
14	113	سوريا	36.3	32.0	26.6	50.8	38.4

المصدر: الإيكونوميست 2022.

6. واقع الأمن الغذائي في الدول العربية

6.1 دول مجلس التعاون الخليجي

تُعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر أماناً غذائياً بين الدول العربية وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات طويلة الأمد تتعلق باستراتيجيات الإمداد الوطنية، مما قد يؤدي إلى اضطراب في الأمن الغذائي على المدى البعيد.

والمشكلة الأساسية هي اعتمادها الكبير على الاستيراد، حيث تستورد دول مجلس التعاون الخليجي 85% من غذائها، بما في ذلك 93% من الحبوب و62% من اللحوم و56% من الخضروات. وبالتالي، فإن أي اضطراب في سلسلة التوريد، مثل جائحة جديدة، قد يجعل هذه الدول عرضة لنقص الإمدادات. ولمواجهة هذه المخاطر، قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق تدابير لتعزيز الأمن الغذائي، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت التي تبنت استراتيجيات غذائية وطنية لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد. ومع أن هذه الخطوات قد ساعدت في الحفاظ على الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط، إلا أنها لم تعالج التحديات طويلة الأجل، والتي تتمثل في ما يلي. أولاً، الاعتماد الكبير على الواردات يجعل المنطقة غير مكتفية ذاتياً، مما يعرضها لصدمات الأسعار والعرض في حال تصاعد السياسات الحمائية. ثانياً، يجب أن تكون استراتيجيات الاستيراد كافية لتلبية احتياجات النمو السكاني. ففي عام 2005، كان عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي 25.8 مليون نسمة، بينما من المتوقع أن يصل الى نحو 59 مليون نسمة بنهاية عام 2024. مع هذا النمو السكاني السريع، يبقى السؤال حول إمكانية الحفاظ على توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. ثالثاً، الاعتماد الشديد على استراتيجيات الاستيراد قد يجعل تلك الدول عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ على توافر الغذاء في المستقبل، حيث يتوقع المركز الدولي للزراعة الاستوائية انخفاض غلّة المحاصيل بأكثر من 10% بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، توجد مخاطر أمنية أخرى تتعلق بالمواقع التي تحصل منها هذه الدول على إمداداتها الغذائية حيث تمرّ معظم وارداتها عبر نقطتيّ "اختناق بحريّ" هما مضيقيّ هِرمز وباب المندب.

في الخلاصة، يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي قد تبنت استراتيجيات جيدة ولكنها محفوفة بالمخاطر للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي. ومع أن الإنتاج المحلي مقيّد بسبب المناخ الصحراوي الحار وندرة الموارد المائية والتربة الفقيرة، إلا أنه من الضروري أن تتكيف دول مجلس التعاون الخليجي مع العوامل التي تساهم في الأمن الغذائي، وأن تضمن أن السياسات الإنتاجية لن تسبب أضراراً بيئية.

6.2 الدول العربية متوسطة الدخل

بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، حققت مصر 56 نقطة في القيمة الإجمالية للمؤشر، مما جعلها تحتل المرتبة 11 عربياً و77 على مستوى العالم. ولتحقيق الأمن الغذائي والمائي، نفذت مصر نحو 320 مشروعاً زراعياً بتكلفة تجاوزت 42 مليار جنيه في مجالات مختلفة تشمل دعم التنمية الزراعية وصغار المزارعين، وضمان الزراعة المستدامة، ومكافحة التصحر، والحد من آثار التغيرات المناخية. ونتج عن هذه الجهود ارتفاع صادرات مصر من الحاصلات الزراعية خلال الموسم التصديري للعام المالي 2023-2022 بنسبة 24.6%، حيث بلغت قيمتها 3.6 مليار دولار مقارنة بـ2.9 مليار دولار خلال الموسم التصديري 2021-2022. كما تم تصدير 109 آلاف طن من الحاصلات الزراعية إلى دول أفريقيا بقيمة 63 مليون دولار، ونحو 72 ألف طن بقيمة 98 مليون دولار إلى دول الأمريكتين الشمالية والجنوبية وأستراليا. وتستهدف خطة مصر للعام الحالي التوسع في المساحات المخصصة لزراعات القمح إلى 3.43 مليون فدان، وللذرة إلى 2.8 مليون فدان، وللفول البلدي إلى 220 ألف فدان. كما تهدف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة إلى 49%، ومن اللحوم الحمراء إلى 70% ومن الأسماك إلى 98%، مع تحقيق فائض تصديري للعديد من محاصيل الخُضَر والفاكهة. من جهة أخرى تعتبر الثروة السمكية أحد أهم مصادر الأمن الغذائي ومصدراً رئيسياً للدخل القومي، إذ تمتلك مصر بحيرات عملاقة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج السمكي، مما حفّز الدولة على تشجيع مشروعات الاستزراع السمكي، لسد الفجوة الغذائية وتوفير أسماك ذات جودة عالية، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، مع الاشارة الى أن إجمالي إنتاج مصر من الثروة السمكية يبلغ قرابة 2 مليون طن سنوياً.

وبالنسبة **للأردن**، فقد حقق بحسب مؤشر الأمن الغذائي 66.2 نقطة في القيمة الإجمالية للمؤشر، بحيث احتل المرتبة السادسة عربياً و47 عالمياً. وانتقل الاردن في السنوات الماضية الى مرحلة الحلول المستدامة بالتشارك بين جميع الأطراف من خلال تطوير آليات البحث العلمي واستصلاح الأراضي الزراعية ودعم وتحفيز المزارعين لتحقيق الاعتماد على الذات وتحسين معززات الأمن الغذائي مع مراعاة التحديات التي فرضتها الحروب من تدفق اللجوء والذي أدى إلى نمو سكاني غير طبيعي بموازاة تحدي التغير المناخي. وعلى الرغم من محدودية الموارد المالية والمائية والطبيعية وتحمّل موجات اللجوء، وفي ظل ظروف معقدة، حقق الأردن نتائج ملموسة على صعيد الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ومواجهة التغيّر المناخي. وبحسب منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن الاردن كان من أفضل الدول في منطقة الشرق الاوسط فيما يتعلق بمخزون الحبوب وتوفيرها اثناء الحرب الروسية-الاوكرانية، حيث عملت الحكومة على تنفيذ استراتيجيات استجابة فورية لاستمرار سلاسل امداد الغذاء وتعزيز المخزون الاستراتيجي لديها لمدة تصل الى سنة على الاقل لبعض المحاصيل الاستراتيجية، ما نتج عنه استقرار ووفرة السلع وثبات اسعار بعض السلع. كما تم اطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2025-2022، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 والتكامل بينهما، واللتان شكلتا مرتكزاً للجانب الزراعي من رؤية التحديث الاقتصادي، بالتزامن مع استضافة المملكة لقاء زراعياً عربياً رباعياً ضم وزراء زراعة العراق وسوريا ولبنان بالاضافة للأردن لبحث سبل وآفاق التعاون الاقليمي في الزراعة والامن الغذائي العربي. وبحسب بعض الاحصاءات، فإن انتاج بعض السلع الغذائية وصل حد الاكتفاء الذاتي كالالبان ومنتجاتها والبيض والدجاج ومنتجاته، ما يظهر تنافسية المنتجات الغذائية الوطنية وجودتها، في حين وصلت صادرات الصناعات الغذائية إلى نحو 600 مليون دينار العام الماضي، وتمكنت منتجات القطاع من النفاذ إلى أكثر من 111 دولة حول العالم، ما يؤكد حجم التطور ومستوى الجودة والتنافسية التي وصلت اليها الصناعات الغذائية في الأردن. كما أصبح القطاع المذكور أحد القطاعات البارزة الجاذبة للاستثمار، ليصل إجمالي الاستثمارات فيه إلى أكثر من 1.5 مليار دينار، وارتفاع عدد المنشآت العاملة في القطاع من 364 خلال العقد الاخير من القرن العشرين لتصل اليوم إلى أكثر من 2800 منشأة، تُشغل أكثر من 66 ألف عامل.

أما **العراق**، وفي حين يتحسن وضعه الاقتصادي تدريجياً بعد فترة من الحروب والنزاعات، فإنه لا يزال يعاني من استمر انعدام الأمن الغذائي، لا سيما بين النازحين داخلياً والعائدين وسكان الريف في جنوب البلاد. اعاقت التحديات المتمثلة في إعادة بناء البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وخلق فرص العمل والتقدم نحو المساواة بين الجنسين مع الحفاظ على الأمن، جهود البلاد لإحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع. وتستند الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للعراق إلى النتائج والتوصيات المستمدة من الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع الذي أجري في عام 2018 بمشاركة الشركاء الحكوميين الأساسيين وأصحاب المصلحة الآخرين. وكان الهدف العام هو دعم الحكومة في تسريع التقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع تحويل دور البرنامج من التنفيذ المباشر للأنشطة إلى تمكين البرامج الوطنية. ويعد هذا التحول حاسماً من أجل الانتقال من الاستجابة الفورية للأزمات إلى بناء القدرة على الصمود والتنمية على المدى الطويل. وتركز الخطة الاستراتيجية على ثلاث نتائج استراتيجية مترابطة تساهم في تحقيق هدفيّ التنمية المستدامة 2 و 17 من خلال التركيز على الاستجابة للأزمات، وسبل العيش القادرة على الصمود، وتعزيز القدرات النتيجة الاستراتيجية. وتتوافق الخطة الاستراتيجية للبرنامج أيضاً مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2024-2020. وإلى جانب الشراكات القوية مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية

والمجتمع المدني، ستسمح هذه الجهود لبرنامج الأغذية العالمي بمساعدة العراق على القضاء على الجوع ودعم تنمية البلاد.

ضمن السياق عينه، أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها **لبنان** منذ أكثر من أربع سنوات إلى تدهور قيمة العملة اللبنانية، الأمر الذي سبب، إضافة إلى التضخم المفرط ووقف دعم المواد الغذائية، تراجعاً حاداً في القدرة الشرائية للمواطنين وحدّ بشدة من إمكانية حصولهم على الغذاء. وخلال العامَين الأولين من الأزمة (2021-2020)، تحول النقص في المواد الغذائية إلى واقع جديد في لبنان الذي يعتمد على الاستيراد. وفي تلك الفترة أيضا رُفع الدعم عن المواد الأساسية. وعلى الرغم من أن مشكلة النقص في المواد انحسرت إلى حد كبير، تُسجل أسعار السلع الأساسية مستويات مرتفعة جداً في الوقت الراهن بسبب الزيادة في تكاليف الاستيراد. وقد وقعت أحداث عدة فاقمت أزمة انعدام الأمن الغذائي في لبنان، وعلى رأسها انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، والاختلالات التي طالت سلاسل الإمداد بسبب تفشّي وباء كورونا، والحرب في أوكرانيا. ويرتبط جانب آخر من جوانب الأزمة الغذائية في لبنان باليد العاملة في القطاع الزراعي، إذ أدت أنماط ملكية الأراضي وتوزيعها، وسياسات الدولة الداخلية، والحروب، إلى نزوح عدد هائل من سكان المناطق الريفية إلى المدن. وتتجلّى مشكلة الاستدامة البيئية في لبنان بأوضح صورها في النقص المتزايد في المياه العذبة. فقد أدّى الاستخدام الكبير للمواد الكيميائية الزراعية، والضخ المفرط للمياه الجوفية، وتفريغ مياه الصرف الصحي غير المُعالجة والمخلّفات الصناعية ومياه الصرف الزراعي في الأنهر، إلى تلوث المياه في لبنان. وفي ظل الأزمة الراهنة، اقترحت بدائل كثيرة لتحقيق الأمن الغذائي في لبنان، إلا أن معظم الحلول المطروحة تخلو من التحليل الاجتماعي وتفتقر إلى نظرية الدولة ولا تقدم تحليلا لأنماط الإنتاج والتبادل.

يحتل **المغرب** المرتبة الأولى ضمن دول المغرب العربي من حيث مؤشر الأمن الغذائي، حيث حقق 63.0 نقطة في القيمة الإجمالية للمؤشر واحتل المرتبة الثامنة عربياً و57 عالمياً. ولا تزال الزراعة في المغرب معتمدة بشكل رئيسي على الأمطار، لذلك فهي مرتبطة دائماً بالظروف المناخية واستقرارها، مما يؤثر على زراعة الحبوب، التي لم تكن كافية لتغطية احتياجات البلاد حيث يحتاج المغرب إلى نحو 10 ملايين طن من الحبوب سنوياً. وبحسب إحصائيات مكتب الصرف المغربي استورد المغرب قمحاً طرياً في العام 2022 بقيمة 25 مليار درهم (2.4 مليار دولار) وبزيادة 81% عن العام 2021. وبحسب تقرير صادر عن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فإن تصنيف المغرب مرهون بضعف مؤشرات التنمية والحوكمة وارتفاع الدين العام فضلاً عن تقلب الناتج الزراعي. وأضاف التقرير أن الانتعاش الاقتصادي للمغرب يواجه عوامل غير مواتية إذ تباطأ النمو الاقتصادي في عام 2022 إلى 1.2% من 7.9% في 2021، وتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 15% بسبب الجفاف الشديد. وتسبب ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في قطاع الفلاحة إلى ارتفاع التضخم خلال الأشهر القليلة الماضية الى مستويات غير مقبولة. واتخذت الدولة إجراءات فعالة لكبح التضخم والذي طال أسعار الخضر والفواكه التي يحقق فيها المغرب اكتفاء ذاتياً. ومن بين هذه الإجراءات إعفاء منتجات الأسمدة من الضرائب وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الفلاحية لخفض النفقات على المزارعين والتقليل من صادرات بعض السلع لضمان توفرها في السوق.

وحققت **تونس** 60.3 نقطة بحسب مؤشر الأمن الغذائي واحتلت المرتبة التاسعة عربياً و62 عالمياً. وقد تسببت موجة الجفاف التي شهدتها تونس خلال السنوات الماضية في العديد من الأزمات والتحديات، في مقدمتها المتعلقة بالأمن الغذائي. وكان البنك الدولي قد وافق في مارس من هذا العام على منح تونس قرضاً بقيمة 300 مليون دولار لمساعدتها على مواجهة التحدي الخاص بالأمن الغذائي ودعم قدرتها على توفير احتياجاتها من الغذاء. بحسب تقديرات وزارة الفلاحة، فإن تراجع معدل هطول الأمطار خلال السنوات الماضية أدى إلى انخفاض مستويات محاصيل الحبوب بنسبة 60% عن مستوياتها المعتادة. وتعمل الحكومة على إيجاد حلول جذرية تضمن استدامة الأمن الغذائي لا سيما أن تونس تعاني نقصاً في إنتاج الكثير من المواد الغذائية نتيجة موجة الجفاف التي تعاني منها منذ سنوات، منها مضاعفة الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أجل عودة تونس إلى سابق عهدها باعتبارها منتجة للحبوب والغذاء، وليست مستوردة كما هو الحال الآن.

وسجلت **الجزائر** 58.9 نقطة في القيمة الإجمالية لمؤشر الأمن الغذائي واحتلت المرتبة العاشرة عربياً و68 عالمياً. وأصبحت الجزائر قريبة من تحقيق اكتفاءها الذاتي من إنتاج القمح الصلب، بعد إنتاج 80% من حاجتها السنوية خلال الموسم الحالي، وهو ما سمح بتوفير 1.2 مليار دولار لخزينة الدولة. وتسعى الحكومة الجزائرية إلى تنويع مصادر الغذاء من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، حيث تشمل هذه الجهود دعم المزارعين وتحسين التقنيات الزراعية والبنية التحتية ودعم البحوث الزراعية. ورغم الجهود المبذولة، لا يزال الأمن الغذائي في الجزائر يواجه تحديات ويستمر الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السكان. كما تظل التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية من أبرز العوائق أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

6.3 الدول العربية التي تواجه صراعات

يُشكل الأمن الغذائي تحدياً كبيراً في البلدان العربية التي تعاني من صراعات داخلية تحديداً. وتتطلب معالجة هذه القضية جهوداً متضافرة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لتحسين الإنتاج الزراعي وتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة حيث يمكن أن تساهم حلول طويلة الأمد في تحقيق استقرار نسبي وتحسين مستوى الحياة للسكان. ومن تداعيات الصراعات الداخلية على الأمن الغذائي هي التالية. أولاً، تدمير البنية التحتية، حيث تتعرض البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور والمزارع ومرافق التخزين إلى تدمير نتيجة الصراعات المسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد وصعوبة نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق. ثانياً، تتسبب الصراعات في نزوح ملايين الأشخاص من منازلهم، مما يزيد من الضغط على المناطق الآمنة نسبياً ويخلق أعباء إضافية على الموارد الغذائية المتاحة. كما أن اللاجئين غالباً ما يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي قد تكون غير كافية لتلبية احتياجاتهم. ثالثاً، يؤدي عدم الاستقرار الأمني إلى تدهور الاقتصاد المحلي، ما يقلل من القدرة الشرائية للأفراد ويزيد من معدلات الفقر والجوع. كما أن الاستثمار في القطاع الزراعي يُصبح عالي المخاطر، ما يحدّ من إنتاج الغذاء. رابعاً، تُجبر الصراعات الفلاحين على ترك أراضيهم، وبالتالي تتحول المناطق الزراعية إلى أراضٍ غير مستغلة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية.

فاليمن الذي يعاني من درجة عالية من انعدام الأمن الغذائي، حقق 40.1 نقطة في مؤشر الأمن الغذائي واحتل المرتبة 13 عربياً و 111 عالمياً. وفي ظل الصراعات التي تتفاقم يوماً بعد يوماً أعلنت المفوضية الأوروبية عن تخصيص 96 مليون دولار كتمويل للمساعدات الإنسانية في اليمن خلال العام الحالي. مع الاشارة الى تراجع مساعدات المفوضية الأوروبية المقدمة إلى اليمن بمقدار الثلث عن العام الماضي (حينما بلغت أكثر من 145 مليون يورو آنذاك). ويأتي انخفاض المساعدات الأوروبية المقدمة إلى اليمن هذا العام على الرغم من زيادة ميزانية المفوضية بشأن المساعدات لمواجهة توسع الصراعات في العديد من دول العالم وتفاقم الاحتياجات الإنسانية فيها. وأشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، أنه من المتوقع تفاقم انعدام الأمن الغذائي في معظم أنحاء اليمن خلال الفترة المقبلة مع احتمالية أن يصل إلى ذروته خلال شهري يونيو ويوليو بعد انخفاض المساعدات الغذائية العامة التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي. وأكد التقرير أن تبعات أزمة البحر الأحمر ساهمت في ذلك، إلى جانب ضعف العملة المحلية في مناطق سيطرة الحكومة، والانخفاض المتوقع في التحويلات المالية الخارجية وغير ذلك من العوامل الموسمية. وتعمل المنظمات الدولية والحكومية على دعم القطاع الزراعي في اليمن من خلال توفير البذور والمعدات الزراعية والتدريب على التقنيات الزراعية الحديثة حيث تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وزيادة الأمن الغذائي على المدى الطويل. كما تعمل مشاريع الإغاثة والتنمية حيث تشمل هذه المشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية وتطوير نظم الري وتحسين إدارة الموارد المائية.

اما **سوريا**، فقد احتلت المرتبة الأخيرة عربياً بحسب مؤشر الأمن الغذائي، مُسجلة 36.3 نقطة في المؤشر المذكور واحتلت المرتبة 113 عالمياً. وشكل النزاع في سوريا كارثة للأمن الغذائي حيث تراجع دليل الأمن الغذائي بشكل حاد بنحو 40% بين عاميّ 2010 و2018. وسجل التدهور الأكثر حدة في مكوّن الحصول على الغذاء بنحو 46%، متأثراً بالحصار والتهجير والقيود على الانتقال وتراجع القدرة الشرائية. كما تراجع كل من مكوّني الإنتاج والاستخدام بأكثر من 38% ومكوّن الاستدامة بنسبة 36% خلال الفترة نفسها. وبالرغم من تحسن مكوّن النفاذ للغذاء بشكل طفيف بنحو 3% مع تراجع حدّة العمليات العسكرية في العام 2018، لكن مكونات الوفرة والاستقرار والاستخدام استمرت في التراجع.

ويواجه أكثر من نصف سكان **السودان** مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو وضع فاقمته الحرب في البلاد حيث يشهد السودان حرباً داخلية منذ أبريل 2023 أودت الحرب بعشرات الآلاف ودفعت الملايين للنزوح وتسببت في إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وبحسب تقرير للأمم المتحدة، فإنه بعد 14 شهراً من النزاع، يواجه السودان أسوأ مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يسجله التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وأضاف التقرير أن الأزمة قد تؤثر على نحو 25.6 مليون شخص، بينهم 755 ألفاً في ظروف مجاعة و8.5 مليون آخرين يواجهون أوضاعاً طارئة. وأشار التقرير الى تدهور سريع في وضع الأمن الغذائي مقارنة بالأرقام السابقة التي نشرت في ديسمبر 2023 مع زيادة بنسبة 45% في عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. والنزاع لم يتسبب فقط في نزوح جماعي وتعطيل طرق الإمداد، بل أدى أيضاً إلى تقييد شديد لإمكان الوصول إلى المساعدات الإنسانية الأساسية، وهو ما أدى إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً. وبحسب مدير برنامج الأغذية العالمي في السودان، ما زال بالامكان تجنب مجاعة مباشرة إذا حصلت الوكالات الامية على ضمان الوصول من دون قيود والتمويل المناسب، الا أنه وبحلول شهر يونيو 2024، لم تموّل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في السودان التي تبلغ قيمتها بالمجموع 2.7 مليار دولار، إلا بنسبة 17.3%.

أخيراً، تواجه **ليبيا** أزمة في الأمن القومي الغذائي حيث أعلن برنامج الأغذية العالمي في 2022 أن ثلث الليبيين يعانون انعدام الأمن الغذائي. وأضاف التقرير أن 13% من الأسر الليبية تعاني من فجوة في الأمن الغذائي، وأن عدد الليبيين الذين يحتاجون لمساعدات إنسانية يصل إلى مليون و300 ألف شخص. وتشير تقارير حول الامن الغذائي أن إنتاج ليبيا من القمح والشعير خلال العام 2021 وصل إلى 100 ألف طن، فيما تستهلك البلاد 1.26 مليون طن سنوياً، أي أنها تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها من الحبوب، كما تستورد أكثر من 60% من احتياجاتها الغذائية. وأكدت الفاو أن مؤشرات الأمن الغذائي في ليبيا تنذر بأن الوضع سيتدهور، فيما أشارت الأمم المتحدة إلى أن ثلث الأسر تنفق 65% من دخلها على الغذاء.

7. الحلول المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي العربي

لتعزيز الأمن الغذائي العربي، يجب على صانعي القرار اعتماد استراتيجيات تتناول العوامل التي تهدد الأمن الغذائي وهي:

أولاً. التخفيف من تأثير التغير المناخي، وذلك عبر:

- **الإدارة المستدامة للمياه:** من الممكن أن يؤدي تنفيذ ممارسات فعالة لإدارة المياه، مثل الري بالتنقيط، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تغذية المياه الجوفية، إلى تعزيز إنتاجية المياه، وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، واستدامة الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعاني من نقص المياه.

- **الزراعة المقاومة للمناخ:** إن تعزيز الممارسات الزراعية المقاومة للمناخ، بما في ذلك تنويع المحاصيل، والحراجة الزراعية، والزراعة المحافظة على الموارد، واستخدام أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف، يمكن أن يعزز الإنتاجية الزراعية، وخصوبة التربة، وقدرة النظام البيئي على الصمود في وجه تغير المناخ.

- **تعزيز أنظمة الإنذار المبكر:** يمكن أن يؤدي تعزيز أنظمة الإنذار المبكر للظواهر الجوية المتطرفة والمخاطر المرتبطة بالمناخ إلى تسهيل الاستجابة في الوقت المناسب والتخطيط للتكيف، مما يمكن المزارعين وواضعي السياسات والوكالات الإنسانية من التخفيف من آثار تقلب المناخ على الأمن الغذائي.

- **الاستثمار في البحث والابتكار:** الاستثمار في البحث والابتكار لتطوير التكنولوجيات الذكية مناخياً، وتقنيات الزراعة المستدامة، وأصناف المحاصيل القادرة على الصمود والمصممة خصيصاً لتتناسب مع الظروف البيئية الزراعية المحلية، من الممكن أن يعمل على تمكين المزارعين من التكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

- **بناء القدرات المؤسسية:** يمكن أن يؤدي تعزيز القدرات المؤسسية للتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وخدمات الإرشاد الزراعي إلى تعزيز الحوكمة، وتماسك السياسات، والتنسيق بين أصحاب المصلحة المشاركين في جهود الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

ثانياً. التخفيف من تأثير الصراعات الاقليمية والمحلية، وذلك عبر:

- منع الصراعات الاقليمية وحلها: إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز الحوار، وحل المظالم السياسية أمر ضروري لمنع الصراعات وتقليل تأثيرها على الأمن الغذائي. ويمكن لحل النزاعات أن يساعد في استعادة الاستقرار وخلق بيئة مواتية لإنتاج الغذاء وتوزيعه.

- **حماية الأصول الزراعية والبنية التحتية:** إن حماية الأصول الزراعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والماشية وأنظمة الري، من التدمير والنهب أثناء الصراعات أمر ضروري للحفاظ على القدرة على إنتاج الغذاء. إن الاستثمار في إعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة يمكن أن يستعيد الإنتاجية الزراعية ويعزز الأمن الغذائي في حالات ما بعد الصراع.

- **تعزيز حوكمة الأمن الغذائي:** يُعد تعزيز حوكمة الأمن الغذائي وتنسيق السياسات والقدرات المؤسسية أمراً ضرورياً لضمان الاستجابة الفعالة وآليات التعافي في السياقات المتأثرة بالصراعات. يمكن أن يؤدي تعزيز التنسيق بين الوكالات الحكومية والمنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تحسين استهداف برامج المساعدة الغذائية وتسليمها ومراقبتها.

ثالثاً. التخفيف من تأثير الصراعات الجيوسياسية العالمية، وذلك عبر:

- **تعزيز السيادة الغذائية والقدرة المحلية على الصمود:** يمكن أن يؤدي تعزيز السيادة الغذائية والنظم الغذائية المحلية ومبادرات بناء القدرة على الصمود التي تقودها المجتمعات المحلية إلى تقليل الاعتماد على أسواق الغذاء العالمية وتعزيز قدرة السكان الضعفاء في المنطقة العربية على الصمود. ومن الممكن أن يؤدي دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والأنظمة الغذائية الأصلية، والممارسات الزراعية الإيكولوجية إلى تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المجتمعات المهمشة.

- **تمكين المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية:** يُعد تمكين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية والمبادرات المجتمعية أمراً ضرورياً لتعزيز بناء القدرة على الصمود على المستوى الشعبي والتنمية المستدامة في السياقات المتأثرة بالصراع. إن دعم المبادرات المحلية وجهود بناء القدرات والنهج التشاركي يمكن أن تعزز مرونة المجتمع والتماسك الاجتماعي والحوكمة الشاملة، مما يساهم في الأمن الغذائي على المدى الطويل في المنطقة العربية.

رابعاً. زيادة التمويل للزراعة، وذلك عبر:

- **تحسين الوصول إلى الائتمان:** يتطلب تعزيز فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية على الائتمان تدخلاً من صانعي السياسات للحد من مخاطر الإقراض، وخفض أسعار الفائدة، وتحسين الثقافة المالية. إن إنشاء مؤسسات الإقراض الزراعية المتخصصة، وتوفير ضمانات الائتمان، وتشجيع آليات التمويل المبتكرة، من شأنه أن يعمل على توسيع القدرة على الوصول إلى التمويل وتحفيز الاستثمار الزراعي.

- **تعزيز سلاسل القيمة الزراعية:** يمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة الزراعية من خلال الاستثمارات المستهدفة في البنية التحتية للسوق، والخدمات اللوجستية، ومرافق التصنيع الزراعي إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة العربية. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوافز الاستثمار، وآليات تمويل سلسلة التوريد، أن تحفز استثمارات القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة.

- **تعزيز الشمول المالي:** يمكن أن يؤدي تعزيز الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المصرفية الريفية، ومنصات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع الرقمية إلى تعزيز وصول المجتمعات المحرومة في المنطقة العربية إلى التمويل. ومن الممكن أن تعمل برامج الثقافة المالية، ومبادرات بناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية على تمكين الأسر الريفية من الاستفادة من الخدمات المالية بفعالية وإدارة المخاطر.

- **تسهيل الاستثمار في الابتكار:** يتطلب تسهيل الاستثمار في الابتكار وتبني التكنولوجيا دعم السياسات للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في القطاع الزراعي. ومن الممكن أن يؤدي إنشاء صناديق الابتكار، وحاضنات الأعمال، ومجمعات التكنولوجيا إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في حلول التكنولوجيا الزراعية، وتعزيز النمو القائم على الابتكار والقدرة على الصمود في أنظمة إنتاج الغذاء.

- **تعزيز آليات إدارة المخاطر:** يمكن لتعزيز آليات إدارة المخاطر، بما في ذلك خطط التأمين ومجموعات الادخار وبرامج الحماية الاجتماعية، بناء القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية. ومن شأن دمج إدارة المخاطر في مبادرات التمويل الزراعي وتعزيز آليات تقاسم المخاطر المجتمعية أن يعزز القدرة على التكيف ويحمي الأمن الغذائي.

خامساً. التعاون العربي-العربي، وذلك عبر:

- **حلولاً جماعية لمواجهة التحديات المشتركة:** تواجه البلدان العربية تحديات مشتركة تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك ندرة المياه، وتدهور الأراضي، والتعرض لتغير المناخ. وتُعد الجهود التعاونية ضرورية لتطوير استجابات منسقة تعالج هذه التحديات بفعالية. ومن خلال تبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات، تستطيع البلدان العربية تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.
- **تقاسم الموارد ونقل التكنولوجيا:** يتيح التعاون بين البلدان العربية تبادل الموارد والخبرات والتكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد. ومن الممكن أن تعمل المبادرات البحثية المشتركة، وبرامج نقل التكنولوجيا، ومنصات تبادل المعرفة، على التعجيل بالإبداع في الزراعة المستدامة، والحفاظ على المياه، والممارسات الذكية مناخياً. ومن خلال تجميع الموارد والخبرات، تستطيع البلدان العربية معالجة التحديات المشتركة بشكل أكثر فعالية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائ

- **تعزيز السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي:** يمكن للتعاون العربي أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي في المنطقة. ومن خلال الاستثمار في إنتاج الغذاء المحلي، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي، تستطيع البلدان العربية تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز مرونة الأمن الغذائي. ويمكن للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، وتمكين المجتمعات الريفية أن تساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل.
- **التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق:** يمكن للتعاون العربي أن يسهل التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، ويعزز التخصيص الفعال للموارد الغذائية ويعزز الأمن الغذائي. ومن خلال خفض الحواجز التجارية، ومواءمة الأنظمة، وتحسين البنية التحتية للنقل، تستطيع البلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للتجارة البينية في السلع الغذائية. ومن الممكن أن تؤدي زيادة التجارة إلى التخفيف من نقص الإمدادات، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وتحسين إمكانية حصول المستهلكين على المنتجات الغذائية المتنوعة.
- **المساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات:** يُعد التعاون العربي أمراً بالغ الأهمية لتقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات الغذائية في المنطقة. ومن خلال الجهود التعاونية، تستطيع البلدان العربية تنسيق جهود الإغاثة الطارئة، وتعبئة الموارد، ودعم السكان المتضررين خلال أوقات الأزمات. إن إنشاء آليات إقليمية لتوزيع المساعدات الغذائية، والتأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة للكوارث يمكن أن يعزز قدرة المنطقة على مواجهة التحديات الإنسانية والتخفيف من تأثير انعدام الأمن الغذائي.
- **تنسيق السياسات والحوكمة:** يعزز التعاون العربي تنسيق السياسات وإصلاحات الحوكمة التي تعزز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة السياسات والأنظمة والاستراتيجيات المتعلقة بالزراعة والتجارة والاستثمار، يمكن للبلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للأمن الغذائي. كما يمكن للمؤسسات والأطر الإقليمية لحوار السياسات والتنسيق والرصد أن تعزز فعالية الإدارة وتعزز المساءلة في مبادرات الأمن الغذائي.

8. خاتمة

تتطلب معالجة آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية نهجاً شاملاً يدمج التكيف مع المناخ، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال تبني ممارسات قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والاستثمار في البحث والابتكار، وبناء القدرات المؤسسية، تستطيع البلدان العربية تعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ للأجيال القادمة.

وللصراعات في المنطقة العربية آثاراً عميقة وبعيدة المدى على الأمن الغذائي، وتؤدي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية. إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، وحماية الأصول الزراعية، ودعم سبل العيش، وتعزيز الحوكمة، كلها أمور ضرورية للتخفيف من تأثير الصراعات على الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية.

من جهة أخرى، يفرض نقص التمويل تحديات كبيرة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مما يحد من الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والابتكار والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ويتطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهود متضافرة لتحسين الوصول إلى الائتمان، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتعزيز الشمول المالي، وتسهيل الاستثمار في الابتكار، وتعزيز آليات إدارة المخاطر. ومن خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في الزراعة، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز التنمية المستدامة، تستطيع البلدان العربية بناء القدرة على الصمود وضمان الأمن الغذائي لجميع شرائح المجتمع.

وأخيراً، إن التعاون العربي-العربي هو ضروري لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز التعاون بين البلدان العربية، وتبادل الموارد والخبرات، وتعزيز التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، وتعزيز تنسيق السياسات والحوكمة، يمكن للمنطقة تحقيق قدر أكبر من المرونة في مجال الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء المغذي للجميع. ومن خلال تبني روح التضامن والتعاون، يمكن للبلدان العربية بناء مستقبل أكثر استدامة وأمناً غذائياً للأجيال القادمة.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

إضاءة على تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الربع الاول ٢٠٢٤

يوليو/تموز 2024

1. البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي

تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت 4.79 ترليون دولار في نهاية الربع الاول من العام 2024 (باستثناء سوريا واليمن)، أي بزيادة 4.8% عن نهاية العام 2023، مقارنة بنسبة نمو 7.9% خلال العام 2023 بأكمله و4.6% خلال العام 2022 بأكمله.

رسم بياني 1: تطور البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي (مليار دولار)

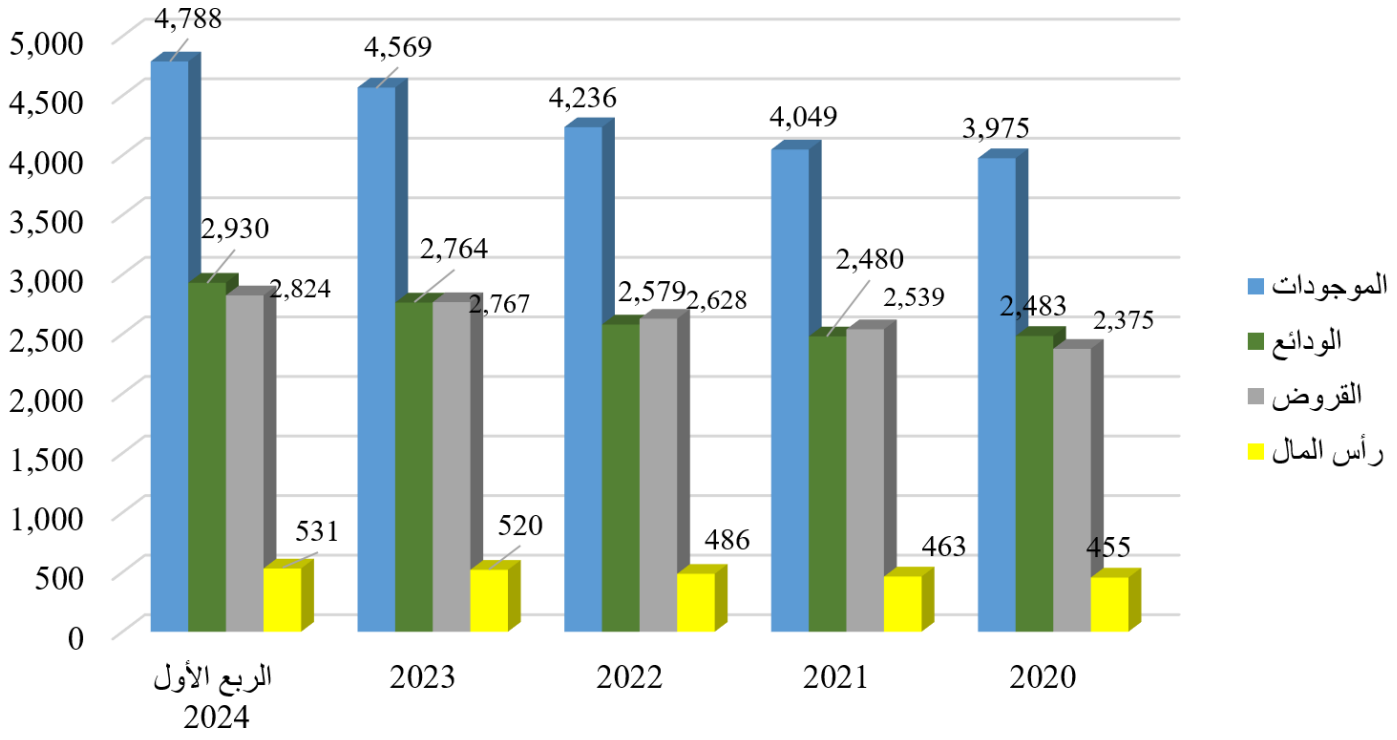

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. ملاحظة: باستثناء سوريا واليمن.

وبالتوازي، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 2.93 ترليون دولار بنهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلة زيادة بنسبة 6.0% عن نهاية العام 2023، مقابل زيادة بنسبة 7.2% خلال العام 2023 و4.0% خلال العام 2022. كما وصل حجم الائتمان المجمّع للقطاع الى نحو 2.82 تريليون دولار، وبزيادة 2.1% عن نهاية عام 2023، مقابل 5.3% و3.5% خلال عاميّ 2023 و2022 على التوالي. وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 531 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 2.2% عن نهاية عام 2023، مقابل نسبة نمو 6.8% و4.9% خلال عاميّ 2023 و2022 على التوالي.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)

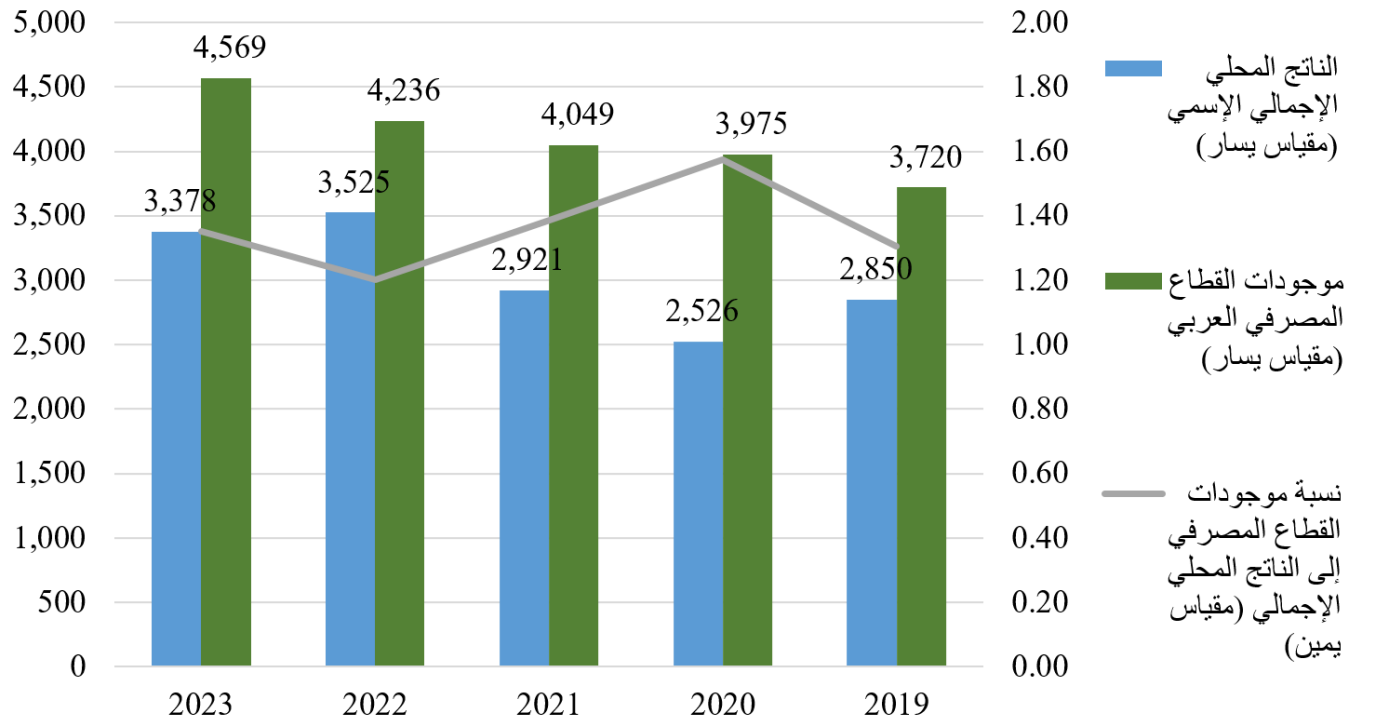

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي. ملاحظة: باستثناء سوريا واليمن.

وبالنسبة للحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغت نسبة موجودات القطاع الى الناتج المحلي الاجمالي العربي قرابة 135% في نهاية العام 2023، مقارنة بـ 120% في نهاية 2022، و139% في نهاية العام 2021، و157%% في نهاية العام 2020، و131% في نهاية العام 2019.

2. ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة لحجم الموجودات، والتي بلغت 1158.3 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام 2024، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1096.3 مليار دولار، فالقطري (545.7 مليار دولار)، فالمصري (499.5 مليار دولار - حتى شهر فبراير)، فالكويتي (286.4 مليار دولار)، فالبحريني (240.1 مليار دولار)، فالمغربي (184.4 مليار دولار)، فالجزائري (181.9 مليار دولار - الربع الثالث 2023)، فالعراقي (152.3 مليار دولار)، فالعُماني (112.9 مليار دولار)، فاللبناني (104.1 مليار دولار - حتى شهر فبراير، بحسب سعر صرف منصّة صيرفة)، فالأردني (94.6 مليار دولار)، فالتونسي (52.1 مليار دولار - حتى شهر فبراير)، فالليبي (36.7 مليار دولار)، فالفلسطيني (22.9 مليار دولار)، فالسوداني (9.8 مليار دولار - حتى شهر فبراير 2023)، فالموريتاني (4.6 مليار دولار - الربع الثالث 2023)، فالجيبوتي (3.5 مليار دولار)، فالصومالي (1.8 مليار دولار - حتى نهاية 2023)، وأخيراً جزر القمر (489 حتى نهاية 2023). يُظهر الجدول رقم 1 تطور البيانات المالية الاساسية للقطاعات المصرفية العربية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، كما يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2023.

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

	مجموع الموجودات			مجموع الودائع			القروض والديون			حسابات رأس المال		
	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022	الربع الاول 2024	2023	2022
الامارات	1,158.3	1,109.5	998.5	726.8	688.8	606.9	478.1	470.1	446.0	129.8	133.0	116.7
السعودية	1,096.3	1,055.2	965.6	692.3	659.6	612.1	882.0	854.9	780.8	145.8	144.3	135.2
قطر	545.7	541.0	523.3	283.3	270.9	274.5	344.7	338.4	329.1	55.9	52.4	50.3
مصر	499.5	459.7	461.0	341.0	328.2	346.3	351.5	344.6	368.5	33.6	28.7	29.9
الكويت	286.4	286.5	277.7	162.2	159.2	153.3	150.6	149.2	147.3	51.1	49.0	47.0
البحرين	240.1	238.5	224.1	80.9	83.1	77.9	57.8	57.1	54.3	27.6	28.2	29.7
المغرب	184.4	186.4	161.2	130.4	131.9	115.1	141.8	143.5	123.5	17.5	17.7	15.2
الجزائر	181.9	181.9	169.9	104.9	104.9	100.6	142.2	142.2	132.7	13.8	13.8	12.0
العراق	152.3	157.9	137.0	95.2	102.7	89.0	54.3	53.3	41.8	14.7	14.7	12.3
عمان	113.0	110.2	102.1	78.8	75.8	67.5	79.5	78.7	75.6	16.5	16.3	17.3
لبنان	104.1	20.2	6.7	90.2	16.4	4.9	8.4	1.8	1.2	3.2	0.9	0.7
الاردن	94.6	93.3	90.5	52.6	51.9	50.3	65.7	64.7	64.0	10.3	10.2	9.5
تونس	52.1	52.1	47.5	33.4	33.4	31.2	42.0	42.0	39.2	4.9	4.6	4.2
ليبيا	36.7	33.2	30.8	28.5	26.3	21.1	6.1	6.4	5.0	2.5	1.9	1.8
فلسطين	22.9	22.8	21.4	17.7	17.6	16.5	11.7	11.9	11.1	2.4	2.3	2.2
السودان	9.8	9.8	9.2	6.0	6.0	5.6	3.2	3.2	3.2	0.8	0.8	0.8
موريتانيا	4.6	4.6	4.3	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.7	0.9	0.9	0.9
دجيبوتي	3.5	3.5	3.4	2.6	2.6	2.4	1.2	1.5	1.7	0.3	0.3	0.3
جزر القمر	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.02	0.02	0.02
الصومال	1.8	1.8	1.5	1.4	1.4	1.2	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2
المجموع	*4,788.3*	*4,568.8*	*4,236.0*	*2,929.9*	*2,764.0*	*2,579.5*	*2,824.1*	*2,767.1*	*2,627.8*	*530.9*	*519.6*	*486.4*
مجلس التعاون الخليجي	*3,439.7*	*3,341.0*	*3,091.3*	*2,024.3*	*1,937.4*	*1,792.1*	*1,992.6*	*1,948.4*	*1,832.9*	*426.6*	*423.2*	*396.2*
المشرق العربي	*373.8*	*294.3*	*255.6*	*255.6*	*188.7*	*160.7*	*140.2*	*131.7*	*118.0*	*30.6*	*28.1*	*24.8*
شمال أفريقيا	*974.8*	*933.5*	*889.1*	*650.1*	*638.0*	*626.7*	*691.3*	*687.0*	*676.9*	*73.5*	*68.3*	*65.4*

المصدر: المصارف المركزية العربية. ملاحظات: بيانات مصر ولبنان وتونس لغاية شهر فبراير 2024، بيانات الصومال وجزر القمر لغاية شهر ديسمبر 2023، بيانات الجزائر وموريتانيا لغاية شهر سبتمبر 2023، وبيانات السودان لغاية شهر فبراير 2023. دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عُمان. دول شمال إفريقيا تتضمن مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، ودزر القمر. دول المشرق العربي تتضمن لبنان، الأردن، فلسطين، والعراق.

رسم بياني 3: نسبة موجودات القطاعات المصرفية العربية من المجموع (%) – 2023

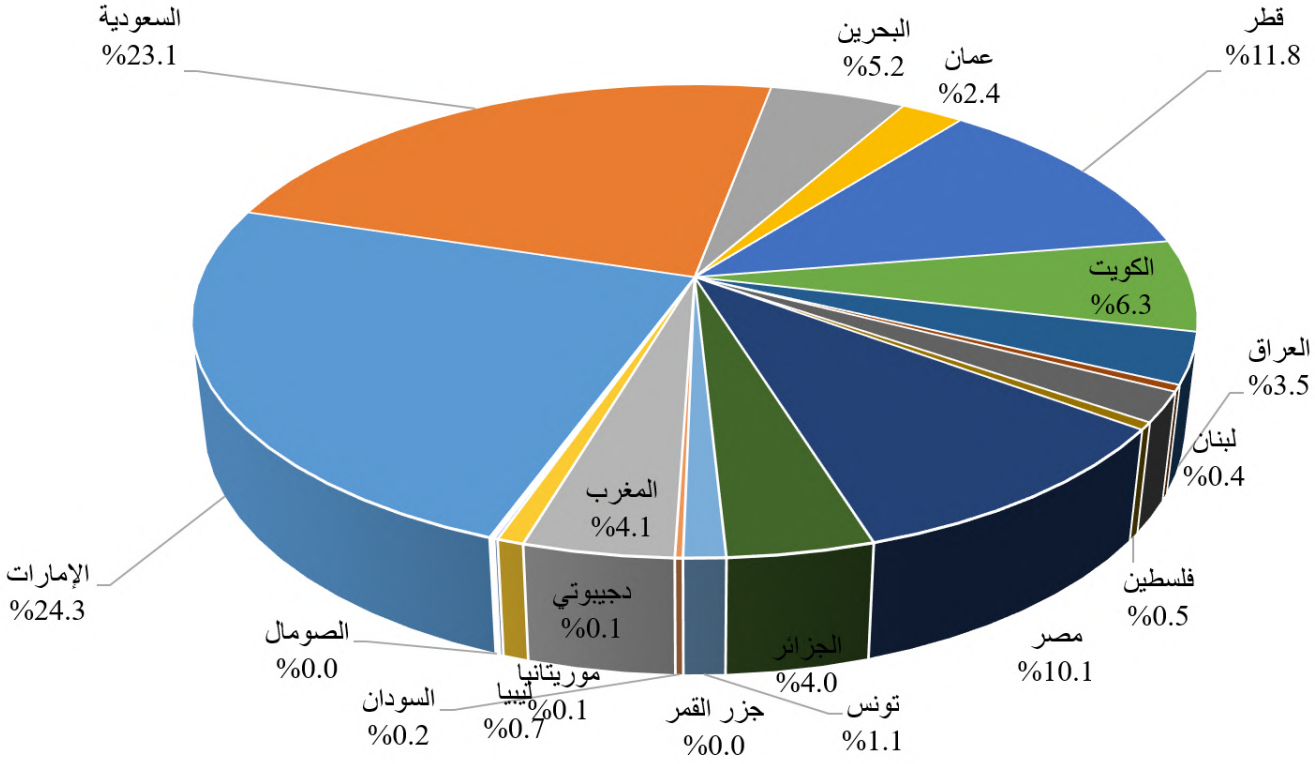

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

3. حجم موجودات القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي لدولها

يتفاوت الحجم النسبي للقطاعات المصرفية العربية مقارنة بحجم اقتصاد دولها. حيث تشير بيانات نهاية العام 2023 أن نسبة موجودات القطاع المصرفي البحريني الى الناتج المحلي الاجمالي للبحرين قد بلغت 534%. فيما تنخفض الى نسبة 15% للقطاع المصرفي في الصومال. يُظهر الرسم البياني رقم 4 أن عشرة قطاعات مصرفية عربية يزيد حجم موجوداتها عن حجم الناتج المحلي الاجمالي لدولها.

رسم بياني 4: موجودات القطاعات المصرفية العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدولها (%) – 2023

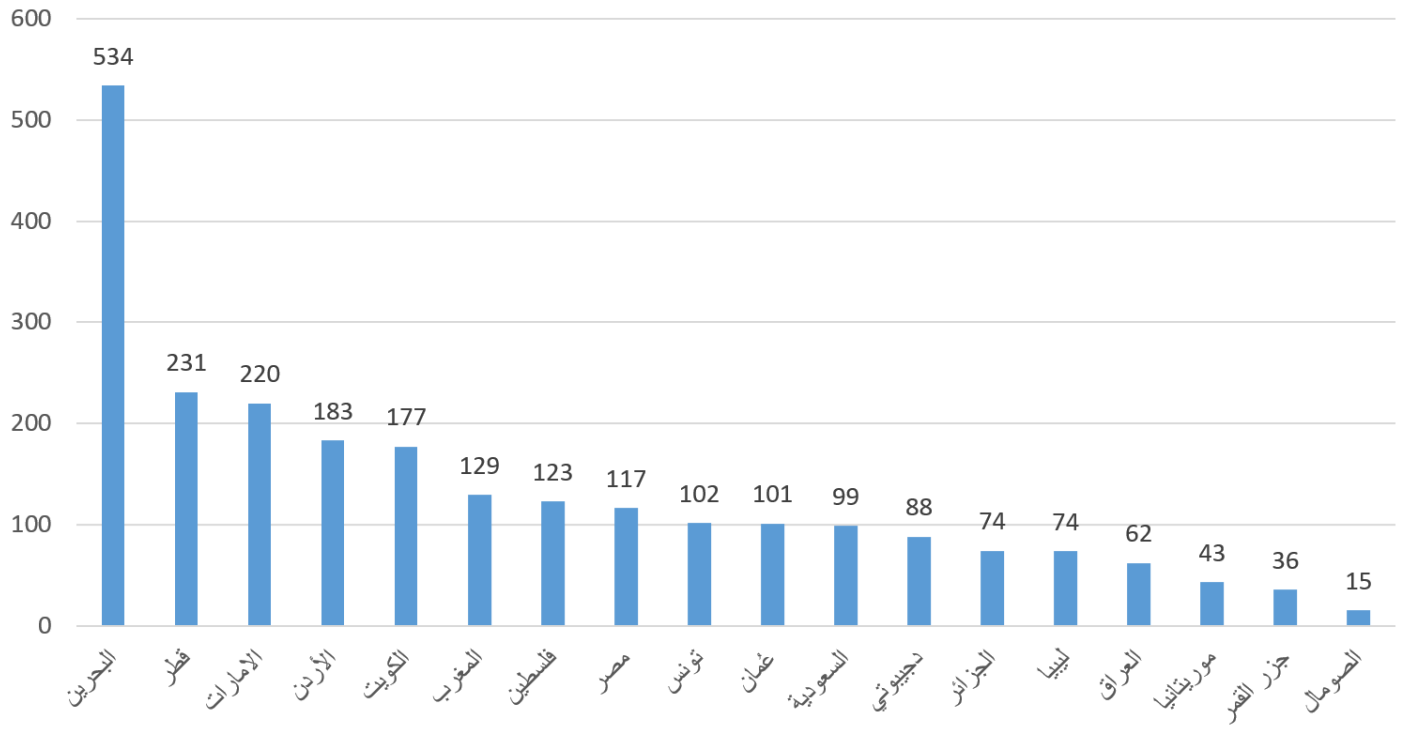

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

إضاءة على تطورات القطاع المصرفـــي اليمنـــي

يوليو/تموز 2024

1. هيكل القطاع المصرفي اليمني

يضم القطاع المصرفي اليمني 24 مصرفاً، تضم عشرة مصارف تقليدية محلية وعشرة مصارف إسلامية محلية، وأربعة فروع لمصارف أجنبية. يتضمن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في اليمن ونوعها.

جدول 1: المصارف العاملة في اليمن

مصارف محلية		مصارف أجنبية
تقليدي	إسلامي	تقليدي
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	مصرف اليمن البحرين الشامل	البنك العربي
البنك الأهلي اليمني	بنك سبأ الإسلامي	يونايتد بنك
بنك التسليف الزراعي و التعاوني	بنك التضامن	مصرف الرافدين
بنك اليمن الدولي	البنك الإسلامي اليمني	بنك قطر الوطني
بنك اليمن والكويت	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	
البنك التجاري اليمني	بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر	
بنك اليمن والخليج	بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الاسلامي	
بنك الأمل للتمويل الأصغر	بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي	
بنك البسيري للتمويل الأصغر	بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي	
بنك عدن للتمويل الأصغر	بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي	

المصدر: البنك المركزي اليمني وجمعية البنوك اليمنية.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي اليمني خلال السنوات العشر الماضية، فقد حافظت المصارف اليمنية على أداء جيد وعلى التزام بتطبيق المعايير الدولية. وتحديداً، حافظت المصارف اليمنية على علاقات وثيقة مع البنوك المراسلة رغم الإجراءات التي اتخذها بعض المراسلين الأجانب بسبب المخاطر المتزايدة الناجمة عن الوضع الذي تعيشه البلاد. وفي ضوء ذلك، اتخذ البنك المركزي اليمني بعض الإجراءات - لا سيما خلال السنوات القليلة الماضية - لتعزيز وضعية القطاع المصرفي اليمني. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق "مركز عدن المالي"، كما أصدر البنك المركزي في مارس 2019 تعميماً يلزم شركات الصرافة العاملة في اليمن بوضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يقوم البنك المركزي اليمني بتفعيل الإجراءات الرقابية على المؤسسات المصرفية المعتمدة من المؤسسات المالية الدولية، وتشديد الإجراءات المتعلقة بعمليات تدقيق ومراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية لشركات الصرافة.

2. تطورات القطاع المصرفي اليمني

بلغ إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف التجارية والإسلامية اليمنية في نهاية الربع الأول من العام 2024 قرابة 11.7 تريليون ريال يمني (أي نحو 7 مليار دولار أمريكي) وبارتفاع بنسبة 9.3% عن نهاية عام 2023.

وبلغ إجمالي الودائع المجمعة للمصارف اليمنية قرابة 9 تريليون ريال يمني (نحو 5 مليار دولار أمريكي) بنهاية الربع الأول من العام 2024. وبإرتفاع بنسبة 10.7% عن نهاية عام 2023

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية والإسلامية اليمنية – مليار ريال يمني

	2020	2021	2022	2023	الربع الأول 2024
الموجودات	4,430	4,595	5,244	10,732	11,733
الودائع	3,516	3,660	3,811	8,154	9,024
القروض	2,305	2,304	2,265	3,761	3,719
للقطاع الخاص	284	445	338	1,679	1,825
للقطاع العام	2,024	1,859	1,927	2,040	1,936
رأس المال	358	495	521	706	667

المصدر: البنك المركزي اليمني.

أما بالنسبة للقروض فقد بلغت نحو 3.7 تريليون ريال يمني (نحو 2.2 مليار دولار أمريكي)، حيث شكلت القروض المخصصة للقطاع العام نسبة 52% من إجمالي القروض. وأخيراً، قد بلغ مجموع رأسمال المصارف اليمنية قرابة 667 مليارريال يمني (أي نحو 401 مليون دولار).

جدول 3: المؤشرات المالية المتوفرة للمصارف العاملة في اليمن

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال	الأرباح
بنك اليمن الدولي****	610	380	11	64	13
البنك التجاري اليمني*****	540	447	11	50	3
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي***	336	225	15	24	3
بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر**	325	181	2	12	(0.3)
البنك الأهلي اليمني****	322	274	7	32	6
بنك اليمن والكويت****	200	159	23	15	4
مصرف اليمن البحرين الشامل***	65	48	2	12	4
بنك الأمل للتمويل الأصغر*	50	25	3	غ.م	غ.م
بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي***	8	4	0.4	4	(0.8)

المصدر: المواقع الرسمية للمصارف. ملاحظة: غ.م = غير متوفر. * = 2023، ** = الربع الثاني 2023، *** = 2022، **** = 2021، ***** = 2020.

3. لمحة عامة عن التطورات الإقتصادية والمالية في اليمن

شهد الناتج الإجمالي المحلي اليمني انكماشاً بنسبة 2.0% في عام 2023 مقابل نمو بنسبة 1.5% في عام 2022. وبين عاميّ 2015 و2023، شهد اليمن انخفاضاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1.0% خلال العام 2024، حيث أدت الصراعات المستمرة والتوترات الإقليمية إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي تعانيها البلاد. وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن المالية العامة للحكومة شهدت تدهوراً كبيراً في عام 2023، وبأن إيراداتها انخفضت بأكثر من 30%، بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط، وتقلص في الإيرادات الأخرى. وأشار التقرير إلى أن عجز الحساب الجاري شهد ارتفاعاً بنسبة 19.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، بعد أن كان مرتفعاً بنسبة 17.8% في عام 2022. كما كان للحصار المفروض على صادرات النفط تأثير كبير على العجز التجاري. في حين ظلت احتياطيات النقد الأجنبي مستقرة بشكل نسبي بفضل المساندة المالية التي حصل عليها اليمن، ومنها تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وشدد البنك الدولي أن الآفاق الاقتصادية لليمن لا تزال تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، كما يُعد استئناف صادرات النفط والتعافي الاقتصادي واسع النطاق أمرين بعيدي المنال بدون التوصل إلى اتفاق سلام دائم حيث يُشكل الصراع المستمر، وانخفاض قيمة العملة، والضغوط على المالية العامة تحديات كبيرة.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني وجود فائض في الموازنة بقيمة 3.9 مليار ريال يمني حتى نهاية الربع الأول من العام 2024. أما بالنسبة للدين العام فقد ارتفع بمقدار 118.7 مليار ريال أي بنسبة 2% حتى نهاية الربع الأول من العام 2024، حيث شكل الإقتراض من المباشر من البنك المركزي اليمني المصدر الأساسي للدين الداخلي ليبلغ 5,814 مليار ريال يمني، ما يعادل بنسبة 97.3% من إجمالي الدين الداخلي. فيما شكلت أدوات الدين العام الداخلي المصدر الثاني للدين العام الداخلي، بقيمة 163 مليار ريال يمني وبنسبة 2.7% من إجمالي الدين العام الداخلي. ولكن وعلى الرغم من التحديات التي تواجه اليمن، فقد واصلت السلطات جهودها لتعزيز المؤسسات بما فيها تحسين الرقابة على الإنفاق، وتخطيط الموازنة، وإدارة الضريبة، وإعداد التقارير المالية. كما اتخذت السلطات أيضاً المزيد من الخطوات نحو اعتماد أسعار صرف السوق للإيرادات الجمركية وفي الوقت ذاته الحد من التضخّم.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

أسباب إنهيار الاسواق المالية في ٥ أغسطس/آب ٢٠٢٤

أغسطس/آب 2024

1. خلفية

في 5 أغسطس/آب 2024، شهدت أسواق الأسهم العالمية انخفاضاً حاداً، مما أدى إلى محو ما يقرب من 6.4 تريليون دولار من قيمتها. وقد انخفضت المؤشرات الرئيسية مثل داو جونز وستاندرد آند بورز 500 وناسداك بشكل كبير، مدفوعة بمخاوف المستثمرين من الركود الوشيك في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن تأخر استجابة بنك الاحتياطي الفيدرالي في تعديل أسعار الفائدة . ويمكن أن يُعزى السبب الجذري للذعر الذي أصاب الأسواق المالية في الخامس من أغسطس 2024 إلى تضافر عدة عوامل رئيسية:

1. ضعف البيانات الاقتصادية الأمريكية:

فقد أدى إصدار بيانات اقتصادية "مخيبة للآمال" في الولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بسوق العمل وقطاع التصنيع، إلى زيادة المخاوف من الركود الوشيك. وتضمنت هذه البيانات انخفاضاً في خلق الوظائف عن المتوقع وانخفاض الناتج الصناعي، مما أشار إلى تباطؤ محتمل في النمو الاقتصادي.

2. مخاوف بشأن سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي:

كان هناك قلق كبير بشأن التأخير الملحوظ من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي في تعديل أسعار الفائدة. وكان المستثمرون قلقين من أن البنك الاحتياطي الفيدرالي قد يكون متأخراً في معالجة التضخم والنمو الاقتصادي. وقد أدى قرار البنك بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، إلى جانب التوجيهات المستقبلية الغامضة، إلى تفاقم هذه المخاوف.

3. التباطؤ الاقتصادي العالمي:

ساهمت مؤشرات تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى الأخرى، مثل الصين ومنطقة اليورو، في خلق نظرة قاتمة للنمو العالمي. فالترابط بين الأسواق العالمية يعني أن المشاكل في اقتصاد رئيسي واحد يمكن أن تنتشر بسرعة إلى اقتصادات أخرى، مما يؤدي إلى تفاقم الشعور بعدم اليقين والمخاطرة.

4. ردود أفعال سوق السلع الأساسية: عكس انخفاض أسعار السلع الأساسية، وخاصة النفط والذهب، مخاوف أوسع نطاقاً بشأن الطلب العالمي والصحة الاقتصادية. لذلك باع المستثمرون هذه الأصول لتغطية الخسائر في أماكن أخرى، مما ساهم في دوامة هبوطية عبر الأسواق.

5. البيانات الفنية للسوق Technicals:

أدت ظروف السوق، بما في ذلك السيولة الضئيلة والتقلبات العالية لفترات التداول الصيفية، إلى تضخيم آثار الأخبار السلبية. في مثل هذه البيئات، يمكن المبالغة في تحركات السوق حيث يؤدي عدد أقل من المشاركين إلى تقلبات أسعار أكثر أهمية.

وقد اجتمعت هذه العوامل لتكوين عاصفة مثالية من المشاعر السلبية، مما أدى إلى عمليات بيع واسعة النطاق عبر فئات الأصول المختلفة، مما أدى إلى حالة الذعر في السوق التي لوحظت في 5 أغسطس/آب 2024.

وقد شهد الذهب، الذي يُعتبر عادةً ملاذاً آمناً أثناء الاضطرابات الاقتصادية، انخفاضاً ملحوظاً أيضاً. فانخفض سعر الذهب حيث قام المستثمرون بتصفية مراكزهم لتغطية الخسائر في مجالات أخرى من السوق. ولم تسلم أسعار النفط الخام من عمليات البيع، فانخفضت عقود الخام القياسي بأكثر من 2% قبل أن تتعافى من بعض الخسائر. وكان هذا الانخفاض جزءاً من تراجع أوسع نطاقاً في أسعار السلع الأساسية، متأثراً بالمخاوف من ضعف البيانات الاقتصادية الأمريكية والتباطؤ الاقتصادي العالمي. كما واجهت سوق السلع الأساسية انخفاضات كبيرة في جميع المجالات. فانخفضت أسعار النحاس بنسبة 3.8%، في حين قادت الفضة الانخفاض في المعادن الثمينة بانخفاض تجاوز 7%. وفي الخلاصة، فقد سلّط انهيار السوق المالية في 5 أغسطس/آب الضوء على هشاشة الأسواق العالمية وترابطها.

2. مبررات "الذعر" الذي أصاب الاسواق المالية

وقد عرض عدد من المحللين والخبراء لمبررات الذعر في الاسواق المالية كما يلي:

1. البيانات الاقتصادية وسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي:
فقد أشار خلق الوظائف المخيب للآمال وانخفاض الناتج الصناعي إلى تباطؤ اقتصادي محتمل. وغالباً ما يتفاعل المستثمرون بقوة مع مثل هذه البيانات، خوفاً من الركود وتأثيره على أرباح الشركات والاستقرار الاقتصادي. كما أدى قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، على الرغم من علامات الضعف الاقتصادي، إلى خلق حالة من عدم اليقين بشأن السياسة النقدية المستقبلية. وكان المستثمرون قلقين من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يكون بطيئاً للغاية في الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة، مما قد يؤدي إلى تفاقم التباطؤ.

2. المخاوف الاقتصادية العالمية واحتمال تباطؤ الاقتصادات الكبرى:
أضافت علامات تباطؤ النمو في الصين ومنطقة اليورو إلى المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي. ونظراً لأن هذه الاقتصادات مترابطة، فإن المشاكل في منطقة واحدة يمكن أن تنتقل إلى مناطق أخرى، مما يؤثر على التجارة العالمية والأسواق المالية.

3. التوترات الجيوسياسية والنزاعات والصراعات التجارية:
تساهم القضايا الجيوسياسية المستمرة، مثل النزاعات التجارية والصراعات الإقليمية، في حالة عدم اليقين الاقتصادي. يمكن أن تؤدي هذه التوترات إلى تعطيل تدفقات التجارة والتأثير سلباً على النشاط الاقتصادي العالمي، مما يبرر حذر المستثمرين.

4. ديناميكيات السوق وانخفاض السيولة وزيادة التقلبات: غالباً ما تشهد فترة التداول الصيفية انخفاضاً في السيولة، مما قد يؤدي إلى تضخيم ردود فعل السوق تجاه الأخبار. وفي مثل هذه البيئة، يمكن المبالغة في تحركات الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاضات أكثر حدة عند ظهور أخبار سلبية.

ولكن في المقابل، فقد ساق عدد من المحللين حججاً ضد تبرير الذعر وهي التالية:

1. المبالغة في رد الفعل تجاه البيانات قصيرة الأجل تجاه "الأساسيات الاقتصادية". فعلى الرغم من البيانات الضعيفة، ظلت بعض الأساسيات قوية، مثل إنفاق المستهلك وأرباح الشركات. فغالباً ما تنطوي حالات الذعر على ردود فعل مبالغ فيها تجاه البيانات قصيرة الأجل دون النظر في السياق الاقتصادي الأوسع. كذلك كانت هناك مبالغة في ردة الفعل على إجراءات المحتملة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، فعلى الرغم من عدم تخفيض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة على الفور، فإن إمكانية خفض أسعار الفائدة في المستقبل بناءً على تحسن اتجاهات التضخم تشير إلى أن السياسة النقدية لا تزال قادرة على دعم الاقتصاد في المستقبل القريب.

2. المرونة التاريخية، فتاريخياً، أظهرت الأسواق مرونة وقدرة على التعافي من الانخفاضات الحادة. إذ يمكن أن يكون بيع الذعر مدفوعاً في بعض الأحيان بالخوف وسلوك القطيع أكثر من التغيرات الاقتصادية الأساسية.

3. الخلاصة

ربما كان للذعر في 5 أغسطس/آب 2024 أسس منطقية بالنظر إلى البيانات الاقتصادية الضعيفة والمخاوف بشأن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي وعدم اليقين الاقتصادي العالمي. وقد فرت هذه العوامل أساساً لقلق المستثمرين وعمليات البيع اللاحقة في السوق. ومع ذلك، ربما تفاقمت شدة الذعر بسبب ديناميكيات السوق مثل السيولة المنخفضة والتقلبات العالية. ولكن في ضوء ما حدث الآن، ورغم أن المخاوف كانت مبررة، فإن شدة رد الفعل يمكن النظر إليها باعتبارها رد فعل مبالغ فيه مدفوعاً بمخاوف قصيرة الأجل وليس تقييماً مدروساً للتوقعات الاقتصادية الأوسع.

رسم بياني 1: إنخفاض مؤشر S&P 500 يوم 5 أغسطس/آب 2024

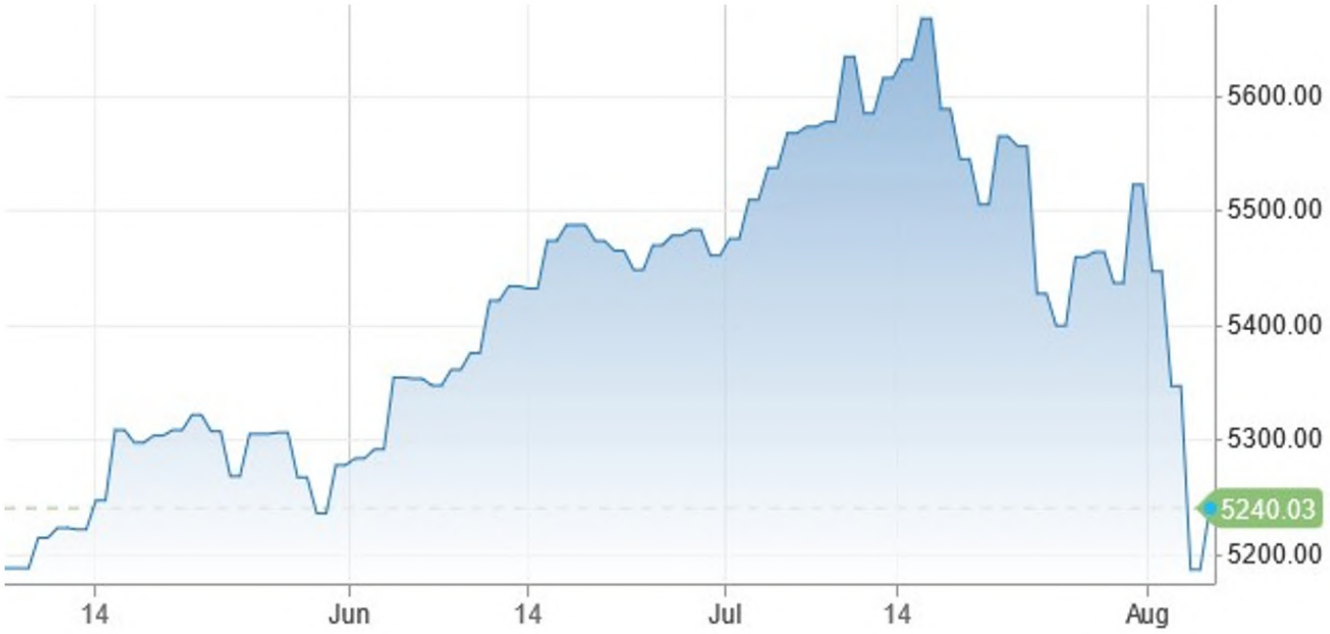

رسم بياني 2: إنخفاض مؤشر NASDAQ يوم 5 أغسطس/آب 2024

رسم بياني 3: إنخفاض مؤشر Dow Jones يوم 5 أغسطس/آب 2024

رسم بياني 4: إرتفاع مؤشر CBOE VIX يوم 5 أغسطس/آب 2024

رسم بياني 5: إنخفاض مؤشر NIKKEY 225 يوم 5 أغسطس/آب 2024

رسم بياني 6: إنخفاض مؤشر DAX يوم 5 أغسطس/آب 2024

رسم بياني 7: إنخفاض سعر النفط يوم 5 أغسطس/آب 2024

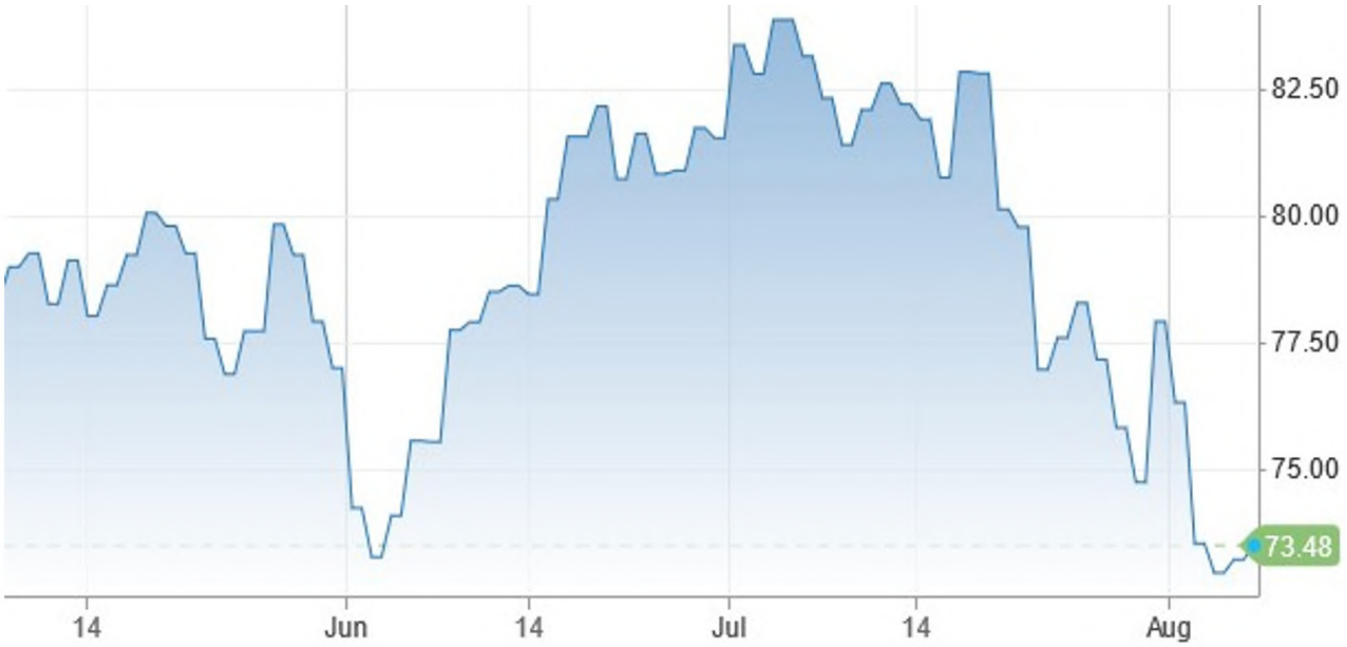

رسم بياني 8: إنخفاض سعر الذهب يوم 5 أغسطس/آب 2024

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

إكبر ٥٠ مصرف عربي بحسب الموجودات

سبتمبر / أيلول 2024

أظهرت بيانات أكبر 50 مصرف عربي بحسب الموجودات لنهاية النصف الأول من العام 2024، أن مجموع موجودات هذه المصارف قد بلغ نحو 3.7 تريليون دولار. وتوزعت تلك المصارف بين الدول العربية كما هو مبيّن في الجدول رقم 1، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكبر عدد من المصارف العربية ضمن لائحة أكبر 50 مصرف عربي بدخول 10 مصارف لكل منهما، تلتها قطر (8 مصارف)، فالكويت (6 مصارف)، فمصر (5 مصارف)، فالبحرين والمغرب (3 مصارف لكل منهما)، فعُمان ولبنان (مصرفين لكل منهما)، فالأردن (مصرف واحد).

وقد تصدرت المصارف الإماراتية العشرة المُدرجة في اللائحة في مجموع موجوداتها والذي بلغ قرابة 1.05 تريليون دولار، تلتها المصارف السعودية (1.04 تريليون دولار)، فالقطرية (581.3 مليار دولار)، فالكويتية (328.0 مليار دولار)، فالمصرية (312.3 مليار دولار). كما تبيّن البيانات اختلاف المصارف المذكورة بشكل كبير لناحية حجمها، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف الإماراتية في القائمة المذكورة نحو 105 مليار دولار، بلغ متوسط حجم المصارف اللبنانية قرابة 17.4 مليار دولار.

جدول 1: توزّع أقوى 50 مصرف عربي بحسب الموجودات بين الدول العربية – نهاية الربع الأول 2024

	عدد المصارف	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)
الإمارات	10	1,049,436	104,944
السعودية	10	1,037,352	103,735
قطر	8	581,299	72,662
الكويت	6	328,009	54,668
مصر	5	312,266	62,453
البحرين	3	108,326	36,109
المغرب	3	158,487	52,829
عُمان	2	55,477	27,739
لبنان	2	34,790	17,395
الأردن	1	68,742	68,742
مجموع/متوسط	**50**	**3,734,184**	**74,684**

المصدر: المواقع الالكترونية للمصارف.

رسم بياني 1: توزع الموجودات لأكبر 50 مصرف عربي بين الدول العربية (%) - الربع الثاني 2024

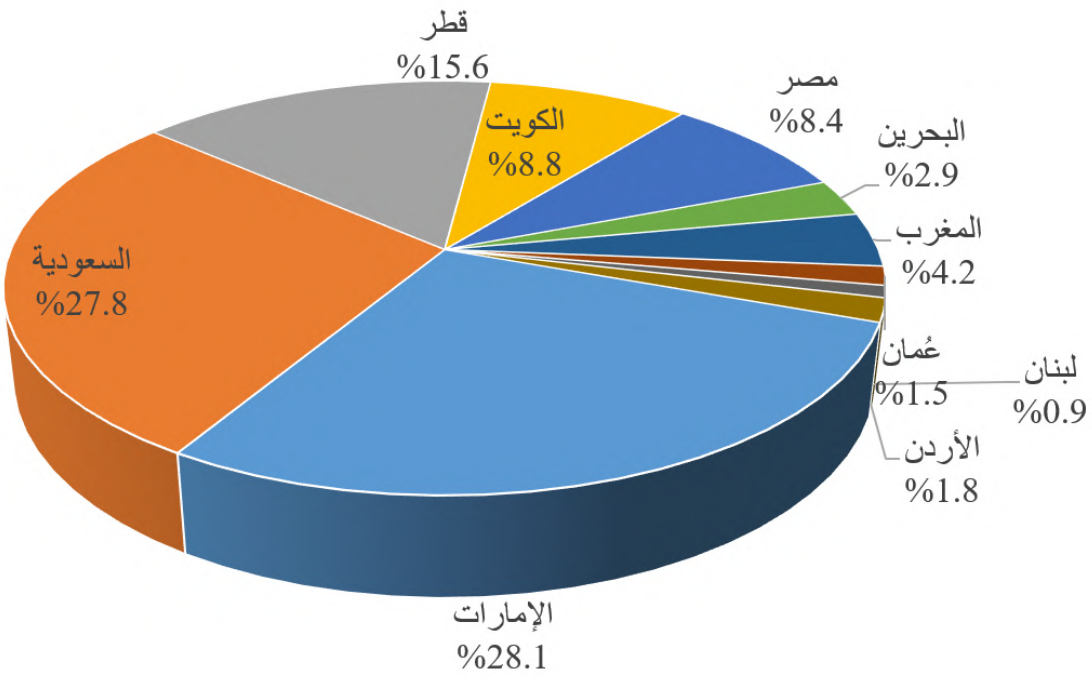

المصدر: اتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف.

ويتضمن الجدول رقم 2 ترتيب أكبر 50 مصرف عربي من حيث الموجودات. وقد تصدّر بنك قطر الوطني جميع المصارف العربية بموجودات بنحو 346.4 مليار دولار، تلاه بنك أبو ظبي الأول بموجودات بنحو 319.8 مليار دولار، فالبنك الأهلي السعودي (290.2 مليار دولار)، فبنك الإمارات دبي الوطني (253.4 مليار دولار). ومن ثم مصرف الراجحي بموجودات بنحو 231.2 مليار دولار، اما بالنسبة لمصارف الدول العربية غير النفطية، فقط حلّ بنك الأهلي المصري في المرتبة الأولى بينها، والمرتبة السابعة عربياً.

جدول 2: موجودات أكبر 50 مصرف عربي – النصف الأول 2024

المصرف	البلد	الترتيب العربي بحسب الموجودات	حجم الموجودات (مليون دولار)
بنك قطر الوطني	قطر	1	346,383
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	2	319,798
البنك الأهلي السعودي	السعودية	3	290,163
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	4	253,413
مصرف الراجحي	السعودية	5	231,189
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	6	166,687
بنك الأهلي المصري***	مصر	7	162,378
بنك الكويت الوطني	الكويت	8	122,863
بيت التمويل الكويتي	الكويت	9	118,785
بنك الرياض	السعودية	10	108,008
مجموع أول 10 مصارف			**2,119,667**
البنك السعودي الأول	السعودية	11	94,943
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	12	87,844
بنك مصر***	مصر	13	80,939
البنك السعودي الفرنسي *	السعودية	14	71,567
مصرف الإنماء	السعودية	15	69,370
بنك المشرق	الإمارات	16	69,008
البنك العربي	الأردن	17	68,742
التجاري وفا بنك**	المغرب	18	66,634
البنك العربي الوطني*	السعودية	19	61,906
مصرف أبوظبي الإسلامي	الإمارات	20	58,100
مجموع أول 20 مصارف			**2,848,720**

مصرف قطر الإسلامي	قطر	21	52,825
مجموعة البنوك الشعبية**	المغرب	22	52,603
بنك الخليج الدولي	البحرين	23	45,704
مصرف الريان	قطر	24	44,545
المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)	البحرين	25	44,262
البنك التجاري	قطر	26	44,174
بنك أفريقيا**	المغرب	27	39,250
بنك البلاد	السعودية	28	38,744
بنك مسقط	عُمان	29	36,860
بنك الجزيرة	السعودية	30	36,800
مجموع أول 30 مصارف			**3,284,487**
بنك دبي التجاري	الإمارات	31	38,458
البنك السعودي للاستثمار**	السعودية	32	34,662
البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير	مصر	33	31,100
بنك دخان	قطر	34	31,385
بنك الدوحة	قطر	35	29,089
بنك برقان	الكويت	36	24,924
بنك الخليج	الكويت	37	24,231
البنك التجاري الدولي مصر	مصر	38	22,010
بنك رأس الخيمة الوطني	الإمارات	39	21,892
البنك الأهلي الكويتي	الكويت	40	21,648
مجموع أول 40 مصارف			**3,563,886**
مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات	41	19,090
بنك صحار	عُمان	42	18,617
مصرف السلام	البحرين	43	18,360
بنك لبنان والمهجر*	لبنان	44	17,858
بنك عوده*	لبنان	45	16,932
البنك الأهلي قطر**	قطر	46	16,611
بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	47	16,287
البنك العربي الأفريقي الدولي	مصر	48	15,839
البنك التجاري الكويتي	الكويت	49	15,558
بنك الفجيرة الوطني	الإمارات	50	15,146
المجموع العام			**3,734,184**

المصدر: اتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف. * الربع الأول من العام 2024، ** نهاية عام 2023، *** الربع الثالث من العام 2023

أخيراً، يُظهر الرسم البياني رقم 2 التفاوت في حجم الموجودات للمصارف العربية ضمن لائحة أكبر 50 مصرف عربي، حيث شكّل مجموع الموجودات لأول عشرة مصارف نسبة 56.7% من المجموع، وثاني عشرة مصارف نسبة 19.5%، وثالث عشرة مصارف نسبة 11.6%، ورابع عشرة مصارف نسبة 7.5%، وخامس عشرة مصارف نسبة 4.6%.

رسم بياني 2: مجموع الموجودات لمجموعات المصارف العربية ضمن أكبر 50 مصرف عربي (مليار دولار)

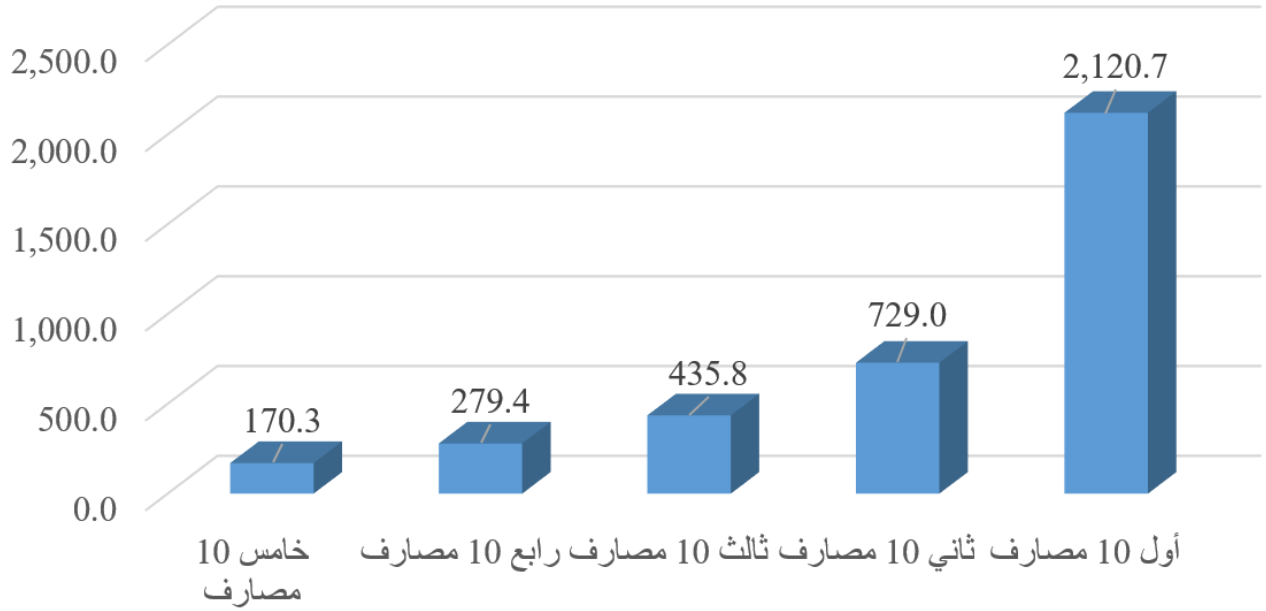

المصدر: اتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

تمويل التنمية في المنطقة العربية ودور المصارف

سبتمبر / أيلول 2024

1. مقدمة

تواجه المنطقة العربية، بما تتميز به من اقتصادات متنوعة ومشهد اجتماعي وسياسي فريد، تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة. ويُعتبر تمويل التنمية جزءاً أساسياً في هذا السعي، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في تعبئة وتوزيع الموارد المالية لدفع النمو والتنمية. وتتميز المنطقة العربية بتفاوتات اقتصادية واسعة، من دول الخليج الغنية بالنفط إلى دول ذات دخل أقل مع اقتصادات هشة. كما تواجه المنطقة تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، ونقص التنوع الاقتصادي، وهو ما يُبرز الحاجة إلى آليات تمويل قوية لدعم المبادرات التنموية. ويشير تمويل التنمية إلى الاستراتيجيات والآليات التي يتم من خلالها تعبئة الموارد المالية لدعم النمو الاقتصادي المستدام، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية. وفي المنطقة العربية، يشمل ذلك تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز السياسات الاقتصادية الشاملة التي تقلل من الفقر وعدم المساواة.

2. دور المصارف في تمويل التنمية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تُعد المصارف محوراً لعملية تمويل التنمية في المنطقة العربية. فهي تعمل كوسطاء رئيسيين بين المدخرين والمقترضين، وتحويل الأموال من أصحاب الفائض إلى الذين يحتاجونها للاستثمارات الإنتاجية. وتشمل الأدوار الرئيسية التي تلعبها المصارف ما يلي:

- تعبئة الموارد المحلية: تعد المصارف في المنطقة العربية حاسمة في تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات. ومن خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، تشجع المصارف على الادخار وتضمن أن تكون هذه الأموال متاحة للمشاريع التنموية.

- توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية الرئيسية: تكون المصارف مسؤولة عن تخصيص الائتمان للقطاعات الحيوية في الاقتصاد مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وفي المنطقة العربية، حيث يعد التنوع الاقتصادي أولوية، تلعب المصارف دوراً رئيسياً في تمويل القطاعات التي يمكن أن تدفع النمو وتخلق فرص العمل مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والتصنيع.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لمعظم اقتصادات الدول العربية، حيث تساهم بشكل كبير في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. وتوفر المصارف التمويل اللازم لهذه المؤسسات التي غالباً ما تواجه تحديات في الحصول على رأس المال من مصادر أخرى. ومن خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساعد المصارف في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار الضروريين للتنمية الاقتصادية.

- تسهيل التجارة الدولية: تلعب المصارف في المنطقة العربية أيضاً دوراً حيوياً في تسهيل التجارة الدولية من خلال تقديم خدمات تمويل التجارة مثل خطابات الاعتماد، والضمانات، وخدمات الصرف الأجنبي. هذا الدعم ضروري لاندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي وتوسيع علاقاتها التجارية.

- تعزيز الشمول المالي: يُعتبر الشمول المالي أمراً حاسماً للتنمية، وتتصدر المصارف جهود زيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المنطقة العربية. من خلال توسيع خدماتها المصرفية إلى السكان غير المخدومين، تساعد المصارف في دمجهم في الاقتصاد الرسمي، مما يمكنهم من المساهمة في والاستفادة من النمو الاقتصادي.

وبشكل أكثر تحديداً، تلعب المصارف دوراً حاسماً في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة الموارد المالية، وتقديم الائتمان، ودعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة. ويمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يلي:

الهدف 1 – القضاء على الفقر: من خلال تقديم الخدمات المالية مثل التمويل الصغير والقروض للأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، يمكن للمصارف المساعدة في الحد من الفقر عن طريق تمكين الأنشطة الاقتصادية وتحسين سبل العيش.

الهدف 2 – القضاء التام على الجوع: يمكن للمصارف دعم التمويل الزراعي، وتقديم القروض للمزارعين لتحسين الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في ممارسات الزراعة المستدامة، وضمان الأمن الغذائي.

الهدف 3 – الصحة الجيدة والرفاه: من خلال تمويل البنية التحتية للرعاية الصحية، مثل المستشفيات والعيادات، ودعم الابتكار في مجال الرعاية الصحية، يمكن للمصارف أن تساهم في تحسين النتائج الصحية.

الهدف 4 – التعليم الجيد: يمكن للمصارف تقديم قروض تعليمية والاستثمار في البنية التحتية التعليمية، مما يدعم الوصول إلى التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة.

الهدف 5 – المساواة بين الجنسين: يمكن للمصارف تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تقديم منتجات مالية مخصصة للنساء، ودعم الشركات المملوكة للنساء، وتعزيز الشمول المالي للنساء.

الهدف 6 – مياه نظيفة وصرف صحي: يمكن للمصارف تمويل مشاريع مثل بناء محطات تنقية المياه، وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة لضمان وصول المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي إلى المجتمعات المحلية. كما يمكن للمصارف تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع المياه والصرف الصحي، مما يعزز الابتكار ويوفر حلولًا محلية ومستدامة لتحديات المياه.

الهدف 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: يمكن للمصارف تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتقنيات ذات الكفاءة العالية في استخدام الطاقة، ودعم التحول إلى الطاقة المستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الهدف 8 – العمل اللائق ونمو الاقتصاد: من خلال تقديم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال، يمكن للمصارف تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتوفير فرص عمل لائقة.

الهدف 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية: يمكن للمصارف تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم الابتكار من خلال رأس المال الاستثماري، والاستثمار في جهود التصنيع المستدام.

الهدف 10 – الحد من أوجه عدم المساواة: يمكن للمصارف العمل على تقليل الفوارق من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة وغير المخدومة، وتعزيز الشمول المالي.

الهدف 11 – مدن ومجتمعات محلية مستدامة: يمكن للمصارف تمويل مشاريع التنمية الحضرية التي تركز على الاستدامة، مثل الإسكان الميسور التكلفة، والنقل العام، والمساحات الخضراء، مما يساهم في جعل المدن والمجتمعات المحلية أكثر استدامة.

الهدف 12 – استهلاك وإنتاج مسؤولان: من خلال تمويل الأعمال التجارية المستدامة وتشجيع ممارسات الاستثمار المسؤولة، يمكن للمصارف تعزيز عمليات الإنتاج المستدامة وأنماط الاستهلاك المسؤول.

الهدف 13 – العمل المناخي: يمكن للمصارف دعم العمل المناخي من خلال تمويل المشاريع التي تخفف من تغير المناخ، مثل مبادرات الطاقة المتجددة، وبرامج كفاءة الطاقة، والبنية التحتية المقاومة للمناخ.

الهدف 14 – الحياة تحت الماء: يمكن للمصارف تمويل المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد البحرية، ودعم مصايد الأسماك المستدامة، وحماية النظم البيئية البحرية.

الهدف 15 – الحياة في البر: يمكن للمصارف دعم مشاريع إعادة التشجير، وممارسات إدارة الأراضي المستدامة، وجهود الحفاظ على التنوع البيولوجي.

الهدف 16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية: يمكن للمصارف تعزيز الشفافية، والمساءلة، والممارسات الأخلاقية، مما يساهم في تعزيز المؤسسات ومكافحة الفساد.

الهدف 17 – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: يمكن للمصارف تشكيل شراكات مع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الأخرى لتعبئة الموارد وتبادل الخبرات، مما يسرع التقدم نحو جميع أهداف التنمية المستدامة.

3. التحديات التي تواجه المصارف في تمويل التنمية

قد تواجه المصارف العربية بعضاً من التحديات في تمويل التنمية، منها:

- **إجراءات تجنب المخاطر:** يميل العديد من المصارف في المنطقة إلى تجنب المخاطر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الاستثمار في القطاعات المبتكرة. يمكن أن يحد هذا من توفر الائتمان للقطاعات التي تعتبر حاسمة للتنمية.

- **القيود التنظيمية:** قد لا تكون الأطر التنظيمية في بعض الدول العربية مواتية لتمويل التنمية، حيث قد تواجه المصارف قيوداً على أنواع القروض التي يمكنها تقديمها، أو قد تخضع لمتطلبات احتياطية عالية تحد من قدرتها على الإقراض.

- **عدم الاستقرار السياسي:** يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي في بعض أجزاء المنطقة العربية إلى ردع المصارف عن القيام باستثمارات طويلة الأجل في المشاريع التنموية. يمكن لهذا عدم الاستقرار أيضاً أن يؤدي إلى هروب رأس المال، مما يقلل من توفر الأموال للتنمية.

- **الوصول المحدود إلى أسواق رأس المال:** في العديد من الدول العربية إن أسواق رأس المال غير متطورة، مما يحد من قدرة المصارف على جمع الأموال من خلال إصدار السندات أو الأدوات المالية الأخرى. يمكن أن يقيد هذا قدرتها على تمويل المشاريع التنموية الكبيرة.

4. الطريق إلى الأمام والخاتمة

لتحسين دور المصارف في تمويل التنمية في المنطقة العربية، يمكن اتخاذ عدة خطوات منها::

- **تعزيز الأطر التنظيمية:** حيث يجب على الحكومات العمل على خلق بيئة مواتية للمصارف لتمويل التنمية من خلال تنفيذ إصلاحات تنظيمية تشجع على الإقراض للقطاعات الرئيسية وتقلل من العقبات أمام الابتكار المالي.

- **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** يمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة للاستفادة من موارد القطاع الخاص في المشاريع التنموية. وهنا يمكن أن تلعب المصارف دوراً رئيسياً في هيكلة وتمويل هذه الشراكات، خاصة في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

- **تعزيز الوعي المالي:** يمكن أن يزيد تعزيز الوعي المالي بين السكان من معدلات الادخار ويعزز الاستخدام الأكبر للخدمات المصرفية، وهذا بدوره يمكن أن يزيد من الأموال المتاحة لتمويل التنمية.

- **تشجيع التعاون الإقليمي:** يمكن أن يساعد التعاون الإقليمي الأكبر بين الدول العربية المصارف على الوصول إلى أسواق أكبر وتقاسم المخاطر، مما يجعل من الأسهل تمويل المشاريع التنموية.

يعتبر دور المصارف في تمويل التنمية في المنطقة العربية أمراً لا غنى عنه. ومن خلال تعبئة وتوزيع الموارد المالية بكفاءة، يمكن للمصارف أن تدعم التحول الاقتصادي في المنطقة وتساهم في التنمية المستدامة. ومع ذلك، لتحقيق هذا الإمكانات بالكامل، من الضروري معالجة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي وخلق بيئة تشجع المصارف على الاستثمار في التنمية. ومن خلال الجهود المشتركة من الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، يمكن للمصارف في المنطقة العربية أن تصبح محركات قوية للتنمية، مما يدفع التقدم والازدهار في جميع أنحاء المنطقة.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

FINANCING FOR DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION AND THE ROLE OF BANKS

SEPTEMBER 2024

1. INTRODUCTION

The Arab region, with its diverse economies and unique social and political landscape, faces significant challenges in achieving sustainable development. Development financing is a critical part of this endeavor, with the banking sector playing a pivotal role in mobilizing and distributing financial resources to spur growth and development. The Arab region is marked by wide economic disparities, ranging from oil-rich Gulf states to lower-income countries with fragile economies. The region also faces challenges such as political instability, high unemployment rates—especially among youth—and a lack of economic diversification, underscoring the need for robust financing mechanisms to support developmental initiatives.

Development financing refers to the strategies and mechanisms through which financial resources are mobilized to support sustainable economic growth, social inclusion, and environmental sustainability. In the Arab region, this includes financing infrastructure projects, supporting small and medium enterprises (SMEs), investing in human capital, and promoting inclusive economic policies that reduce poverty and inequality.

2. THE ROLE OF BANKS IN DEVELOPMENT FINANCING AND ACHIEVING (SDGS)

Banks are central to development financing in the Arab region. They act as intermediaries between savers and borrowers, channeling funds from surplus holders to those needing capital for productive investments. The main roles played by banks include:

- Mobilizing Local Resources: Banks in the Arab region are crucial in mobilizing local savings and transforming them into investments. By offering a range of financial products and services, banks encourage savings and ensure these funds are available for development projects.

- Distributing Credit to Key Economic Sectors: Banks are responsible for allocating credit to vital sectors such as agriculture, industry, and services. In the Arab region, where economic diversification is a priority, banks play a key role in financing sectors that drive growth and create jobs, such as renewable energy, technology, and manufacturing.

- Supporting SMEs: SMEs form the backbone of most Arab economies, contributing significantly to employment and GDP. Banks provide the necessary financing for these businesses, which often face challenges accessing capital from other sources. By supporting SMEs, banks help promote entrepreneurship and innovation, essential for economic development.

- Facilitating International Trade: Banks in the Arab region also play a critical role in facilitating international trade by offering trade finance services such as letters of credit, guarantees, and foreign exchange services. This support is essential for integrating the region into the global economy and expanding trade relations.

- Promoting Financial Inclusion: Financial inclusion is critical for development, and banks are at the forefront of efforts to increase access to financial services in the Arab region. By expanding their banking services to underserved populations, banks help integrating them into the formal economy, enabling them to contribute to and benefit from economic growth.

More specifically, banks play a crucial role in achieving all the Sustainable Development Goals (SDGs) through resource mobilization, credit provision, and support for sustainable economic activities. The SDGs can be achieved as follows:

Goal 1 – No Poverty: By offering financial services such as microfinance and loans to low-income individuals and small businesses, banks can help reduce poverty by enabling economic activities and improving livelihoods.

Goal 2 – Zero Hunger: Banks can support agricultural finance, provide loans to farmers to improve agricultural productivity, invest in sustainable

Goal 3 – Good Health and Well-being: By financing healthcare infrastructure, such as hospitals and clinics, and supporting innovation in healthcare, banks can contribute to better health outcomes.

Goal 4 – Quality Education: Banks can provide educational loans and invest in educational infrastructure, supporting access to quality education and lifelong learning opportunities.

Goal 5 – Gender Equality: Banks can promote gender equality by offering financial products tailored to women, supporting women-owned businesses, and enhancing financial inclusion for women.

Goal 6 – Clean Water and Sanitation: Banks can finance projects like building water purification plants, developing water and sanitation networks, and rehabilitating old infrastructure to ensure clean water and sanitation services reach local communities.

Goal 7 – Affordable and Clean Energy: Banks can finance renewable energy projects and energy-efficient technologies, supporting the transition to sustainable energy and reducing reliance on fossil fuels.

Goal 8 – Decent Work and Economic Growth: By providing credit to SMEs and supporting entrepreneurship, banks can promote economic growth, create jobs, and offer decent employment opportunities.

Goal 9 – Industry, Innovation, and Infrastructure: Banks can finance infrastructure projects, support innovation through venture capital, and invest in sustainable manufacturing efforts.

Goal 10 – Reduced Inequalities: Banks can work to reduce disparities by improving access to financial services for marginalized and underserved groups, enhancing financial inclusion.

Goal 11 – Sustainable Cities and Communities: Banks can finance urban development projects focused on sustainability, such as affordable housing, public transportation, and green spaces, contributing to more sustainable cities and communities.

Goal 12 – Responsible Consumption & Production: Through financing sustainable businesses and encouraging responsible investment practices, banks can promote sustainable production processes and responsible consumption patterns.

Goal 13 – Climate Action: Banks can support climate action by financing projects that mitigate climate change, such as renewable energy initiatives, energy efficiency programs, and climate-resilient infrastructure.

Goal 14 – Life Below Water: Banks can fund projects aimed at preserving marine resources, supporting sustainable fisheries, and protecting marine ecosystems.

Goal 15 – Life on Land: Banks can support reforestation projects, sustainable land management practices, and biodiversity conservation efforts.

Goal 16 – Peace, Justice, and Strong Institutions: Banks can promote transparency, accountability, and ethical practices, contributing to stronger institutions and the fight against corruption.

Goal 17 – Partnerships for the Goals: Banks can form partnerships with governments, international organizations, and other financial institutions to mobilize resources and share expertise, accelerating progress toward all SDGs.

3. CHALLENGES FACED BY BANKS IN DEVELOPMENT FINANCING

Arab banks face several challenges in financing development, including:

Risk Aversion: Many banks in the region tend to avoid risks, especially when it comes to lending to SMEs or investing in innovative sectors. This can limit the availability of credit to sectors critical for development.

Regulatory Constraints: In some Arab countries, regulatory frameworks may not be conducive to development financing, as banks may face restrictions on the types of loans they can offer or may be subject to high reserve requirements that limit their lending capacity.

Political Instability: Political instability in some parts of the Arab region can deter banks from making long-term investments in development projects. This instability can also lead to capital flight, reducing the funds available for development.

Limited Access to Capital Markets: In many Arab countries, capital markets are underdeveloped, limiting banks' ability to raise funds through bond issuances or other financial instruments. This can restrict their ability to finance large development projects.

4. THE WAY FORWARD AND CONCLUSION

To enhance the role of banks in development financing in the Arab region, several steps can be taken, including:

Strengthening Regulatory Frameworks: Governments should work to create a conducive environment for banks to finance development by implementing regulatory reforms that encourage lending to key sectors and reduce barriers to financial innovation.

Encouraging Public-Private Partnerships: Public-private partnerships can be an effective way to leverage private sector resources for development projects. Banks can play a key role in structuring and financing these partnerships, particularly in infrastructure and energy projects.

Enhancing Financial Literacy: Promoting financial literacy among the population can increase savings rates and boost greater use of banking services, which in turn can increase the funds available for development financing.

Promoting Regional Cooperation: Greater regional cooperation among Arab countries can help banks access larger markets and share risks, making it easier to finance large development projects.
projects.

The role of banks in development financing in the Arab region is indispensable. Through the efficient mobilization and distribution of financial resources, banks can support the region's economic transformation and contribute to sustainable development. However, to fully realize this potential, it is necessary to address the challenges facing the banking sector and create an environment that encourages banks to invest in development. Through concerted efforts by governments, the private sector, and international partners, banks in the Arab region can become powerful engines of development, driving progress and prosperity across the region.

النشرة الإقتصادية الدورية
لاتحاد المصارف العربية

العـدد الثالث – أكتوبر/تشرين الأول 2024

هذه النشرة هي اصدار دوري يصدر عن اتحاد المصارف العربية، وتتضمن عددا من الدراسات والتقارير الاقتصادية والمصرفية العربية والدولية التي اعدتها ادارة البحوث في الاتحاد خلال الربع الثالث من العام 2024.

ويمكن الحصول على هذه الدراسات وغيرها عبر الرابط التالي:
https://uabehub.org/research

© Union of Arab Banks 2024. All rights reserved. Brief excerpts may be reproduced or translated provided the source is stated.

Disclaimer: The views, findings and conclusions expressed in this report do not necessarily reflect the views of the Union of Arab Banks' officials or Member Banks.

uab-research@uabonline.org

00961 1 861 664

Union of Arab Banks, Riad El Solh, P.O. Box: 11-2416, Beirut, Lebanon.

Connect with us